



Kingdom of the Netherlands



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا

دليل تدريبي: النوع الاجتماعي والتغير المناخي



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، حزيران ٢٠١٩

تم إصدار هذا الدليل من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع التحالف المعني بالتنوع الاجتماعي والمياه (GWA) والشبكة الدولية للتنوع الاجتماعي والطاقة المستدامة (ENERGIA) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) كجزء من التحالف العالمي للتنوع الاجتماعي والمناخ (GGCA). تم إصدار الطبعة العربية بالشراكة ما بين الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – مكتب غرب آسيا وجمعية النساء العربيات بتمويل الصندوق العالمي للنساء (GFW).

<https://www.iucn.org/content/arab-women-step-change-climate-change>

تم إنتاج هذا الدليل كجزء من سلسلة من التدريبات قام بها معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا «WANA» ضمن مشروع «تمكين المجتمعات من أجل التكيف مع تغير المناخ: فهم الأدوار الجندرية» بتمويل من سفارة مملكة هولندا في الأردن. إن الآراء المنشورة في هذا المنشور تمثل آراء المؤلف الخاصة، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر السفارة، أو وجهات نظر معهد WANA. لمزيد من المعلومات الواردة في الجلسات التدريبية يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني info@wana.jo

الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشرين. للحصول على إذن لإعادة إنتاج المعلومات من هذا المنشور يرجى الاتصال بقسم اتصالات معهد WANA على info@wana.jo

المؤلف: فداء حداد.

صورة الغلاف: © Borgoniels

نشره معهد WANA، الجمعية العلمية الملكية في عمان، الأردن.

طبع في عمان، الأردن.

© ٢٠١٩ معهد WANA. كل الحقوق محفوظة.

صنع في الأردن.

جدول المحتويات

- ١ النوع الاجتماعي وإدماجه ٣
- ١.١ الرسائل الأساسية ٣
- ١.٢ ما هو النوع الاجتماعي؟ ٣
- ١.٣ ما هو إدماج النوع الاجتماعي؟ ٤
- ١.٤ المساواة والإنصاف والنوع الاجتماعي ٥
- ١.٥ إطار: النوع الاجتماعي والملكية ٧
- ٢ إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف ٨
- ٢.١ الرسائل الرئيسية ٨
- ٢.٢ تكيف الإنسان مع التغير المناخي ٨
- ٢.٢.١ تعريف التكيف ٨
- ٢.٢.٢ تعريف سهولة التأثير ٩
- ٢.٢.٣ الآثار السلبية لمبادرات التكيف على النوع الاجتماعي والحلول الممكنة ١٠
- ٢.٣ استراتيجيات تخفيف الآثار المراعية للنوع الاجتماعي ١٦
- ٢.٣.١ الرسائل الرئيسية ١٦
- ٢.٣.٢ النوع الاجتماعي وجهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية: إقامة الروابط ١٨
- ٢.٣.٣ الربط بين جهود التكيف والتخفيف من الآثار ١٩
- ٢.٣.٤ احتجاز الكربون أو الحدّ منه أو عزله ٢٠
- ٢.٤ الحد من الانبعاثات: اعتبارات النوع الاجتماعي ٢١
- ٢.٥ الاستهلاك: مسائل متصلة بالنوع الاجتماعي ٢٣
- ٣ استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه المراعية للنوع الاجتماعي ٢٣
- ٣.١ الرسائل الرئيسية ٢٣
- ٣.٢ ماذا نعني بالتكنولوجيا؟ ٢٤
- ٣.٣ ما علاقة تكنولوجيا التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟ ٢٥
- ٣.٤ إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي ٢٥
- ٣.٤.١ تأثير حيازة الأراضي على تبني تكنولوجيا جديدة في منطقة كابالي بأوغندا ٢٥
- ٣.٤.٢ الرسائل الرئيسية ٢٦
- ٣.٥ ما هو تمويل تدابير التغير المناخي؟ ٢٦
- ٣.٦ ما علاقة تمويل تدابير التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟ ٢٧

- ٣.٧ الجمود والتحديات في الأسواق المالية الوطنية والعالمية ٢٨
- ٣.٨ ما أدوات وآليات وطرق تمويل تدابير التغير المناخي؟ ٢٩
- ٣.٩ برامج عمل التكيف الوطنية ٣٠
- ٣.١٠ تمويل تدابير التكيف – الوضع الراهن ٣١
- ٣.١١ تمويل آليات التخفيف – الوضع الراهن ٣٢
- ٣.١٢ القضايا الاجتماعية والتنمية وقضايا النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي ٣٤
- ٣.١٣ النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي ٣٦
- ٣.١٤ القانمون على نشاطات تجميع الكربون والنوع الاجتماعي ٣٨
- ٣.١٥ النوع الاجتماعي ونظام تمويل تدابير التغير المناخي بعد عام ٢٠١٢ ٣٩
- ٣.١٦ آفاق توفير تمويل لتدابير التغير المناخي ٤٠
- ٤ المراجع ٤٣

١ النوع الاجتماعي وإدماجه

يعتبر عدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي من أكثر أشكال عدم المساواة شيوعاً. ويتقاطع هذا الشكل مع أشكال أخرى حتى إنه يصبح أحد سمات عدم المساواة بين: مجموعات الأغنياء والفقراء، المجموعات المهيمنة عنصرياً وتلك الخاضعة، الطوائف ذات الحظوة وتلك المنبوذة... ويتقاطع كذلك مع الحرمان الاقتصادي الذي يؤدي إلى إلحاق أشكال للفقر بالنساء تفوق ما يصيب الرجال. كما أن عدم المساواة استناداً للنوع الاجتماعي جزء لا يتجزأ من عمليات التسبب بالفقر وتعميقه في أي مجتمع، وبالتالي يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من تدابير القضاء على الفقر (Kabeer, 2003).

١.١ الرسائل الأساسية

- الجنس والنوع الاجتماعي ليسا الأمر ذاته: فعليك فهم الاختلاف الجوهرى بينهما.
- الفجوات/عدم المساواة في النوع الاجتماعي أمور موجودة فعلاً: اعرض البيانات والحقائق المتاحة.
- فهم الآثار المترتبة على الفجوات/عدم المساواة في النوع الاجتماعي (أي سيطر على الموجودات).
- يُسبغ فهم إدماج النوع الاجتماعي (وجهاً إنسانياً) على جدول أعمال التغير المناخي. لذلك من الضروري إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ سياسات التغير المناخي.
- تسلط الاهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي الضوء على أشكال أخرى من عدم المساواة مثل الطبقة الاجتماعية والعرق.

١.٢ ما هو النوع الاجتماعي؟

يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى الأدوار المناطة اجتماعياً والمسؤوليات والفرص المرتبطة بالنساء والرجال بالإضافة إلى أشكال السلطة المخفية التي تحكم العلاقات بينهما. والنوع الاجتماعي في جوهره هو مصطلح يستخدم للتأكيد على أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة ليس ناجماً عن الاختلافات التشريحية والفسولوجية التي تميز كل من الرجل والمرأة عن الآخر وإنما عن المعاملة الاجتماعية غير المتساوية وغير المنصفة لكل منهما. ومن هذا المنطلق يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعد أساساً لمعايير وقيم أنماط سلوكية معينة مرتبطة بالجنسين والعلاقة بينهما (Riquer, 1993).

على الرغم من التقدم الذي تحقّق مؤخراً، إلا أنه لا زال هناك اختلاف كبير في معظم المجتمعات في الحقوق والفرص المتاحة لكل من النساء والرجال. وهذه تشمل فيما تشمله الاختلافات في العلاقة بالأرض وحقوق ملكية الموارد وإمكانيات الترقية في مجال العمل والرواتب وفرص المشاركة والتأثير في عمليات اتخاذ القرار. والحقيقة هي أن عدم المساواة بين الرجال والنساء راسخ في القواعد والقيم الاجتماعية حول العالم.

يُعدّ التغلب على هذه الاختلافات أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. ومن الضروري التركيز على قضايا النساء عند إجراء التحليلات القائمة على النوع الاجتماعي والساعية إلى تسليط الضوء على عدم المساواة وتشجيع إعادة النظر في القانون والسياسة وإعادة النظر في عملية التنمية. ولا يهدف هذا الاهتمام إلى عكس اتجاه عملية عدم المساواة بل إلى محو جوانب عدم الكفاءة التي تُفوّض التنمية وتعرقل تحقيق حقوق الإنسان العالمية.

١.٣ ما هو إدماج النوع الاجتماعي؟

ليس الإدماج مجرد هدف بل هو عملية تحوّل الهامشي إلى أمر أساسي وهو جزء من عملية اتخاذ القرار في مؤسسة ما (UNESCO, 2003). ينطوي إدماج النوع الاجتماعي على عملية تقديرٍ للنتائج التي ستترتب على مشاركة النساء والرجال في أي عمل أو سياسة أو برنامج مخطط له وفي كافة المجالات وعلى جميع المستويات. كما يُعدّ استراتيجية لجعل اهتمامات النساء والرجال وخبراتهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والمبادرات والبرامج. وبالتالي يضمن إدماج النوع الاجتماعي تحقيق الفائدة لكل من المرأة والرجل (على حدّ سواء) من عملية التنمية أو على الأقل عدم استمرارية غياب المساواة بينهما (ECOSOC, 1997).

لا يشكل إدماج النوع الاجتماعي مجرد مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بل هو ضروري لضمان تنمية بشريةٍ منصفةٍ ومستدامة عن طريق أكثر الوسائل فاعلية وكفاءة. كما أن نهج إدماج النوع الاجتماعي لا ينظر إلى المرأة بمعزل عن غيرها وإنما يعمل على تقييم حالة المرأة والرجل – بوصفهما العنصرين المساهمين في عملية التنمية والمستفيدين منها على حدّ سواء (ECOSOC, 1997). و عوضاً عن إحاق مشاركة النساء بالاستراتيجيات والبرامج القائمة، يهدف إدماج النوع الاجتماعي إلى تحويل الهياكل الاجتماعية والمؤسسية غير المنصفة بحيث تستجيب بشكل جاد لاعتبارات النوع الاجتماعي.

لذلك يختلف نهج إدماج النوع الاجتماعي عن نهج (النساء في التنمية) من حيث أنه ينطلق من تحليل شامل ودقيق لحالة التنمية بدلاً من افتراضات مسبقة حول دور النساء ومشاكلهن. وقد أظهرت التجربة أن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي تختلف باختلاف البلد والمنطقة والظروف المحلية. وفي الوقت ذاته تبين أيضاً أن التحليل الدقيق والذي يراعي الفوارق في

النوع الاجتماعي يكشف دوماً عن اختلاف الاحتياجات والأولويات بين الجنسين فضلاً عن عدم المساواة بين الرجال والنساء من حيث الفرص والنتائج. لهذا يسعى إدماج النوع الاجتماعي إلى العمل على إصلاح هذه الاختلافات (Aguilar et al., 2007).

١،٤ المساواة والإنصاف والنوع الاجتماعي

– **المساواة في النوع الاجتماعي:** هو مفهوم يعني أن جميع البشر، رجالاً ونساءً على حد سواء، يملكون حرية تطوير قدراتهم الشخصية وتولي خياراتهم بدون القيود التي تفرضها الصور النمطية والأدوار الجامدة للجنسين أو تلك المبنية على التحيز. كما أن المساواة في النوع الاجتماعي تعني أن السلوكيات والطموحات والاحتياجات المختلفة لكل من المرأة والرجل قد أخذت بعين الاعتبار وتم تقييمها والتعامل معها على قدم المساواة. ولا تعني أن تصبح المرأة والرجل متشابهين بل أن حقوقهما ومسؤولياتهما وفرصهما لن تعتمد على ما إذا كان كل منهما قد ولد ذكراً أو أنثى (Aguilar et al., 2006).

– **الإنصاف في النوع الاجتماعي** مفهوم يعني المعاملة العادلة لكل من المرأة والرجل وفقاً لاحتياجات كل منهما. وقد يشتمل هذا على المعاملة المتساوية أو المعاملة المختلفة لكن المتساوية من حيث الحقوق والمنافع والالتزامات والفرص. أما في السياق التنموي فغالباً ما يتطلب تحقيق هدف العدالة في النوع الاجتماعي اتخاذ تدابير داخلية للتعويض عن الأضرار التاريخية والاجتماعية التي لحقت بالنساء.

لذلك لا بد من السعي إلى تحقيق الإنصاف والمساواة في النوع الاجتماعي بطريقة تكاملية تجعل منها الهدف المطلق. وبعبارة أخرى لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي من الضروري في أغلب الأحيان اتخاذ التدابير المؤدية للإنصاف بين الجنسين. كما أن تحقيق المساواة هدفاً يتحقق مرة واحدة. ونظراً لأنه من السهل جداً التراجع عن التقدم المحرز لا بد من ترويج الإنصاف في النوع الاجتماعي باستمرار ومثابرة (Aguilar et al., 2006).

ويتطلب استخدام مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي تحليلاً وفهماً لمختلف أدوار المرأة والرجل ومسؤولياتهما واحتياجاتهما بالإضافة إلى مستويات مشاركة كل منهما وتأثيره في صنع القرار. ويتجاوز ذلك مجرد الإقرار بوجود الاختلافات فيشمل بناء علاقات أكثر تكافؤاً بين النساء والرجال.

وقد استفادت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي من هذه المبادئ. ومن أمثلة ذلك اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قراراً في عام ٢٠٠٥ لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

ويدعو القرار جميع هيئات منظمة الأمم المتحدة بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى تكثيف جهودها لمواجهة التحديات التي تنطوي على إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة كوضع خطط عمل لإدماج النوع الاجتماعي في مبادرات البرامج وتدريب الموظفين على قضايا النوع الاجتماعي وتحليل النوع الاجتماعي في السياسة وبرامج العمل (انظر القائمة الكاملة في الوحدة الثانية).

في دراسة مهمة حول النوع الاجتماعي والقضاء على الفقر تمّ تحديد اثنين من المعوقات الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي (Kabeer, 2003). وهذان المعوقان هما نقص الكفاءة الأساسية لهيئات صنع السياسات والاستشارة المحدودة للمعنيين الرئيسيين والتكيف معها. فالنساء لسن مجرد ضحايا مغلوبات على أمرهن بل هنّ عناصر قوية للتغيير وأدوارهن القيادية ضرورية للغاية. كما يمكن للنساء أن يساعدن أو يعقن الاستراتيجيات المتعلقة باستخدام الطاقة وإزالة الغابات والسكان والنمو الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا ووضع السياسة وغيرها.

يرتبط التغير المناخي وعدم المساواة في النوع الاجتماعي ارتباطاً معقداً ببعضهما البعض. ويؤدي التغير المناخي إلى مفاومة عدم المساواة عموماً وبالتالي إبطاء عملية تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي مما يعيق جهود تحقيق الأهداف الأعم مثل الحد من الفقر والتنمية المستدامة. وبدوره يفاقم عدم المساواة في النوع الاجتماعي تأثيرات التغير المناخي. وفي الوقت نفسه من شأن اتخاذ الخطوات اللازمة لتضييق الفجوة بين النوع الاجتماعي وتمكين النساء المساعدة في الحد من تلك التأثيرات.

أسباب سهولة التأثر أو الظروف الخاصة التي تجعل النساء خاصة الفقيرات يتأثرن بسهولة بالتغير المناخي تعكس سهولة التأثر حالة الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الفردية والجماعية القائمة. وتشكل هذه الظروف عدداً من العوامل التي يلعب النوع الاجتماعي دوراً رئيسياً فيها. كما أن سهولة التأثر القائمة على أساس النوع الاجتماعي مستمدة من عدة عوامل تعكس أنماطاً مترسخة تاريخياً وثقافياً تعمل على تشكيل العلاقات في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحياة الشخصية. وستشكل العلاقات القائمة على أساس النوع الاجتماعي ظروف سهولة التأثر الأربعة المذكورة أعلاه. كما أن تقاطع هذه العوامل مع عدم المساواة الطبقة والعرقية وغيرها يخلق ظروفاً اجتماعية خطيرة تعرّض مجموعات النسائية للخطر (Enarson, 1998).

إلا أنه لا بدّ من تجنب النظرة التسطيحية نحو النساء كضحايا بسبب جنسهن. فالنساء لسن سهلات التأثر لأن طبيعتهن أضعف، بل تنبع سهولة تأثر النساء والرجال بسبب أدوارهم الاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال تعيش الكثير من النساء في ظروف من الإقصاء الاجتماعي، والذي يعبر عنه بحقائق بسيطة مثل القدرة على الركض أو السباحة أو القيود المفروضة على حركتهن أو القيود السلوكية التي تعيق حريتهن في الانتقال إلى مكان جديد من دون موافقة أزواجهن أو عائلاتهن.

لقد تبين أن سهولة التأثر وقدرة فئة اجتماعية ما على التكيف أو التغيير تعتمد بدرجة كبيرة على ما تملكه. وبالإضافة إلى الموقع المادي للنساء، تم تحديد عوامل مثل الموارد والأرض والمعرفة والتكنولوجيا والسلطة وإمكانية صنع القرار والتعليم والرعاية الصحية والغذاء كعوامل محددة لسهولة التأثر والقدرة على التكيف مع التغير المناخي. وكما أوضح (Moser and Satterthwaite, 2008) أنه كلما كان لدى الأشخاص ممتلكات أكثر انخفضت سهولة تأثرهم وكلما كان لدى الأشخاص ممتلكات أقل انخفض أمنهم. وتشير البيانات التي جمعت من كافة أنحاء العالم إلى أنه يغلب أن يكون لدى النساء فرص أقل أو محدودة للملكية (رأس المال المادي والمالي والبشري والاجتماعي والطبيعي).

١,٥ إطار: النوع الاجتماعي والملكية

تتجسد عدم المساواة في النوع الاجتماعي في درجة الوصول إلى الموارد القيمة كالأراضي والقروض والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا وخدمات التدريب والإرشاد والتي من شأنها تعزيز قدرة النساء على التكيف مع التغير المناخي. ففي ليبيريا تنتج النساء ٦٠٪ من المحاصيل الغذائية بالرغم من عدم قدرتهن على امتلاك الأراضي الزراعية وانخفاض مستوى التدريب والمعرفة لديهن وعدم وجود المساعدة المالية (Liberia NBSAP, 2004). وقد أظهر تحليل لخطط القروض في دول أفريقية أن النساء يحصلن على أقل من ١٠٪ من القروض الممنوحة للرجال من أصحاب الملكيات الصغيرة (FAO, 2008). كما تشكل النساء المزارعات في الهند ونيبال وتايلاند أقل من ١٠٪ من ملاك الأراضي. وفي كينيا على الرغم من أن القوانين الدستورية لا تمنع النساء من امتلاك الأراضي، إلا أنهن لا زلن يواجهن صعوبات عديدة في محاولة امتلاك أراض (Kenya NBSAP, 2000).¹

¹ Source: Quesada-Aguilar and Mata (2008). Gender and National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs). Fact sheet IUCN-CBD.

تحدد ممتلكات النساء إلى درجة كبيرة كيفية تأثرهن بالتغير المناخي واستجابتهن لهذا التأثير. ولذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء قاعدة ملكيات للنساء باعتبارها مبدأ أساسياً في استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية.

٢ إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف

يمكن أن يشكل النوع الاجتماعي والتغير المناخي حلقة مفرغة من تفاقم أوجه عدم المساواة وتأثيراتها. وقد ثبت أن التغير المناخي يؤثر في النساء أكثر من الرجال. ويُعزى هذا الأمر إلى عدم المساواة القائمة حالياً. أما الحلقة المفرغة فتكمن في أن عدد النساء المتأثرات سلبياً بالتغير المناخي يزداد بنفاقم أوجه عدم المساواة، وأن تفاقم أوجه عدم المساواة يزيد من آثار التغير المناخي السلبية على النساء. وللحلقة المفرغة تأثير مدمر في النمو الاقتصادي والتجاري، ومن الممكن أن تؤخر بنحو ملحوظ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. (سوباتشاي بانيتشباكدي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٨).

٢،١ الرسائل الرئيسية

- تكشف تدابير التكيف عن البعد الإنساني للتغير المناخي.
- يتأثر كل من المرأة والرجل على حد سواء بالتغير المناخي إلا أن عدم المساواة القائمة تحدد من الأكثر تأثراً بالكوارث الطبيعية.
- لدى الرجل والمرأة احتياجات واهتمامات مختلفة ضمن جهود التكيف.
- تعتبر المرأة عاملاً مهماً في التغيير، فما تنفرد به من معارف أمر أساسي لتدابير وسياسات التكيف.
- تعتبر مشاركة المرأة الكاملة والفاعلة أمر أساسي لأتمثل توظيف لمعارفها وخبراتها.

٢،٢ تكيف الإنسان مع التغير المناخي

٢،٢،١ تعريف التكيف

يعرف فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي التكيف على أنه: تعديلات في الأنظمة الإيكولوجية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابةً للمتغيرات المناخية القائمة أو المتوقعة. ويشير هذا المصطلح إلى التغيرات في العمليات والممارسات والهياكل التي من شأنها تقليل الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتغير المناخي.^٢

شهدت السنوات الأخيرة إعادة تشكيل نموذج المجتمع الدولي الخاص بدور التكيف في الاستجابة للتغير المناخي. في السابق اعتبر التكيف خياراً ثانوياً وطويلاً الأجل يُلجأ إليه في حال لم تكن تدابير التخفيف من أثر التغير المناخي كافية. ولما تأكد عدم كفاية تدابير التخفيف أضحى التكيف أولوية ملحة. ولا بد للبشرية لا سيما المجتمعات المعرضة للخطر والفقراء الاستعداد لمواجهة آثار الاحتباس الحراري.

وستكون استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي أكثر فاعلية إذا وضعت في إطار عملية صنع قراراتٍ تساهم فيها جميع الأطراف المتضررة. وفي هذا الصدد من الضروري مراعاة ما يلي:

- الوصول إلى الفوائد والتحكم بها وتوزيعها.
- استدامة الموارد المجتمعية والطبيعية.
- مستويات سهولة التأثر والمرونة والاستقلالية لدى الرجال والنساء عند مواجهة التهديدات.
- أهمية المعارف المحلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- استراتيجيات المعيشة الحالية وتكيف النوع الاجتماعي.
- إدارة الحد من مخاطر الكوارث من أجل اتخاذ الإجراءات للحد من الأسباب والتقليل من الآثار.
- تتقاطع حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي مع المخاطر وأوجه سهولة التأثر.

٢,٢,٢ تعريف سهولة التأثر

وتعرف سهولة التأثر بأنها درجة سهولة تأثر نظام ما وعدم قدرته على التصدي للتأثيرات الضارة للتغير المناخي كقلب المناخ والظواهر المناخية المتطرفة. وتعتبر سهولة التأثر دالة على طبيعة وحجم ومعدل التغير المناخي والتغيرات التي يتعرض لها النظام وحساسيته وقدرته على التكيف.^٣

سهولة التأثر هي الحالة التي يتعرض فيها السكان إلى خطر التضرر من الظواهر الطبيعية أو الظواهر التي من صنع الإنسان. وهي ديناميكية وتتغير مع الوقت والمكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Wilches-Chaux, 1998).

ويبين لنا اتباع نهج سهولة التأثر لفهم الصلات بين السكان وبينتهم أن سهولة التأثر وبالتالي المخاطر هي بُنى اجتماعية مرتبطة بعمليات التنمية. ولا تعتبر الكوارث المتصلة بالظواهر

^٣ المصدر: IPCC, 2007.

الطبيعية أو التي من صنع الإنسان بما في ذلك تقلب المناخ وتغيره كوارث طبيعية وإنما كوارث ناجمة عن قرارات اتخذت في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي. كما تميل علاقات النوع الاجتماعي إلى لعب دور رئيسي في تكوين هذا السياق، مما يجعلها مهمة في خلق سهولة التأثير والمخاطر وأثارهما.

كما يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنّ الأضرار التاريخية التي لحقت بالنساء وقدرتهن المحدودة على الوصول إلى الموارد وحقوقهن المقيدة وعدم وجود صوت لهن في صنع القرارات أمور تجعلهن معرضات بدرجة كبيرة للتأثر بالتغير المناخي. وبما أن نطاق التباين في طبيعة سهولة التأثير واسع جداً فلن يفيد إطلاق التعميمات، إلا أن التغير المناخي قد يزيد من السلبيات الحالية في النوع الاجتماعي (UNDP, 2007).

هناك تفريق اجتماعي-اقتصادي كبير بين الرجال والنساء متأصل في البنى الاجتماعية حول العالم. ويتضمن هذا التفريق التباينات في الوصول إلى الموارد كالأراضي والوصول على القروض والتعليم فضلاً عن عدم التساوي في فرص المشاركة والتأثير في عمليات صنع القرار. ونظراً لأن النساء يستخدمن الموارد الطبيعية ويدرنها بطريقة مختلفة عن الرجال وأن تدهور الموارد الطبيعية يؤثر فيهن على نحو مختلف فقد تزداد أنماط السلبيات في النوع الاجتماعي مع تغير أو تدهور الموارد الطبيعية بسبب التغير المناخي. مثلاً تعتبر المرأة الريفية في البلدان النامية المنتج الرئيسي للأغذية الأساسية في حين يتعرض القطاع الزراعي لمخاطر جفاف كبيرة وعدم التأكد من هطول الأمطار، مما يعني أن التغير المناخي يعرض للخطر الأمن الغذائي ورفاه الأسر وقدرتها على البقاء (FAO, 2007).

ونظراً لأن النساء أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر فإن مشاركتهن في مبادرات التكيف مع التغير المناخي أمر مهم جداً. كما يتوقع أن مشاركة النساء في الحفاظ على التربة والمياه وبناء السدود لصد الفيضانات والقيام بالمزيد من الأعمال غير الزراعية ستساهم مساهمة كبيرة بالجهود اللازمة لمواجهة المخاطر المناخية.

٢,٢,٣ الآثار السلبية لمبادرات التكيف على النوع الاجتماعي والحلول الممكنة

فيما يلي تحليل لسلسلة من تدابير التكيف مستندة إلى الاقتراحات التي قدمتها (Aguilar et al. 2008). وقد تم إظهار التأثير السلبي المحتمل لعدم مراعاة علاقات النوع الاجتماعي أي تكرار عدم المساواة. وقد أدرجت أيضاً اقتراحات يمكن الاستفادة منها في تصميم وتنفيذ هذه التدابير.

تدابير التكيف المراعية للنوع الاجتماعي		
١. إدارة البنية التحتية والمستوطنات البشرية		
التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
بناء مصدات الأمواج أو الواجبات البحرية والحواجز والعوائق في وجه موجات المد.	<ul style="list-style-type: none"> - قد تُوجد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. - الجهل بتأثير ذلك على أنشطة النساء الإنتاجية (الحفر باليد طلباً للرخويات وغيرها) مع عدم الاهتمام بعواقب ذلك التأثير. 	<ul style="list-style-type: none"> - ادمع تدريب وتوظيف النساء والرجال على حد سواء. - اعمل على الوصول إلى أنشطة إنتاجية مدرة للدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسر. - أدرج المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن تقييم الآثار البيئية.
إعادة توزيع المستوطنات البشرية والأنشطة الإنتاجية في المناطق الساحلية.	<ul style="list-style-type: none"> - قد تُوجد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. - الجهل بتأثير ذلك في أنشطة النساء الإنتاجية (الحفر باليد طلباً للرخويات وغيرها) مع عدم الاهتمام بعواقب ذلك التأثير. 	<ul style="list-style-type: none"> - أشرك النساء في رصد آثار التغير المناخي مثلاً على النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية وتربية الأحياء المائية. - ادمع النساء في استراتيجيات للتكيف مع انخفاض الكائنات المائية أو إدارة كائنات بحرية جديدة - طوّر مبادرات إعادة تحريج أشجار المنغروف. - نَفِّذ سياسات متكاملة لإدارة المناطق الساحلية تراعي إدارة المخاطر ومنهجيات النوع الاجتماعي. - أدرج معايير النوع الاجتماعي ضمن تقييم الآثار البيئية.
بناء الجسور لعبور المناطق المعرضة للفيضانات.	<ul style="list-style-type: none"> - قد تُوجد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. 	<ul style="list-style-type: none"> - تدبّر في الاحتياجات العملية للتنقل بين الأمكنة. - ادمع تدريب وتوظيف النساء والرجال على حد سواء.

<p>– أدرج معايير النوع الاجتماعي ضمن تقييم الأثار البيئية.</p>	<p>– يتجاهل الاهتمامات والاحتياجات الخاصة بكل من الرجال والنساء فيما يتعلق باستخدام الأماكن.</p> <p>– قد تطيل مدة أو تزيد من صعوبة يوم العمل للعديد من النساء عن طريق زيادة المسافات التي يجب عليهن قطعها إذا كانت الجسور قد بنيت لغايات النقل.</p>	
<p>استخدام منهج النوع الاجتماعي عند تشخيص احتياجات المجتمعات من المياه العذبة وتخطيها.</p>	<p>– تجاهل احتياجات النساء من المياه العذبة لأنشطتهن الإنتاجية والإنجابية.</p> <p>– قد تطيل أو تكثف يوم العمل (الإنتاجي والإنجابي للنساء) عند وجود مصادر المياه في مناطق بعيدة.</p> <p>– تعني خصخصة المياه ارتفاع الأسعار وفقدان الإمدادات والمشاكل الصحية والفساد وغيرها مما يصعب على النساء الفقيرات وأسرهن الحصول عليها.</p>	<p>تحويل الماء العذب إلى المناطق التي تعاني نقصاً في المياه (عبر الحواجز أو أنابيب نقل المياه أو قنوات الري) أو زيادة الاستخراج من أحواض المياه تحت السطحية.</p>
٢. إدارة النظم الإيكولوجية		
<p>الاقتراحات</p> <p>– حلل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد البيئية الساحلية والوصول إليها وإدارتها والتحكم بها.</p> <p>– ادعم المشاركة المنصفة للنساء والرجال عند إدخال الأصناف المختلفة.</p>	<p>الآثار السلبية المحتملة</p> <p>– قد يكون لذلك أثر سلبي على مصالح واحتياجات نساء المناطق الساحلية إذا أثرت الكائنات التي تم إدخالها على الموارد التي يستخدمها تحديداً.</p> <p>– قد يطمس معارف النساء وممارساتهن المتعلقة بموارد البيئة الساحلية عن طريق</p>	<p>التدابير</p> <p>إدخال نباتات وحيوانات محلية تتحمل الملوحة لحماية/إعادة إخصار الساحل.</p>

<p>– أوجد فرص عمل ومشاركة منصفة للنساء والرجال.</p>	<p>تجاهل إشراكهن في صنع القرار.</p>	
<p>– حَلِّ أثر إدخال أصناف جديدة وادعم توزيعاً أكثر عدلاً للعمل الإنجابي.</p> <p>– ييسر الوصول المنصف للموارد والسيطرة عليها وتوزيع منافعها (بما في ذلك الموارد الإنتاجية وفرص العمل والتدريب والقروض).</p> <p>– شجّع تبادل المعارف والممارسات بين النساء والرجال حول إدارة أصناف النباتات والمحاصيل.</p>	<p>– عادةً ما يتطلب ذلك المياه والموارد الأخرى التي تستخدمها النساء في الأعمال الإنجابية والاستهلاك المنزلي.</p> <p>– قد يطيل من يوم عمل النساء الإنتاجي والإنجابي.</p>	<p>إدخال أصناف من النباتات والمحاصيل تتحمل درجات الحرارة العالية.</p>
<p>– عزّز المسؤولية المشتركة وإعادة توزيع العمل الإنجابي ضمن الأسرة لمنح النساء وقت فراغ للقيام بأنشطة أخرى.</p> <p>– الحثّ على دفع أجور للنساء نظير عملهن في الإصلاح البيئي.</p> <p>– درّب الرجال والنساء على الأنشطة غير التقليدية المتعلقة بإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية.</p> <p>– شجّع على مشاركة النساء الفاعلة في التنظيم وصنع القرار.</p>	<p>– قد يفاقم من عدم المساواة في النوع الاجتماعي عن طريق التشجيع على العمل التطوعي (غير المدفوع) للنساء في أنشطة إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية والمحافظة عليها.</p> <p>– قد يعزز الأدوار التقليدية في العمل البيئي مثلاً بجعل النساء مسؤولات عن الطهي واللقاءات المجتمعية والتعليم البيئي للأطفال والمراهقين من دون دعم الأدوار غير التقليدية.</p>	<p>إصلاح النظم الإيكولوجية المتضررة.</p>
<p>– استفد من معرفة النساء والرجال بأنواع النباتات والحيوانات في المناطق والممرات الطبيعية المحمية.</p>	<p>– قد يؤدي إلى حظر الأنشطة الإنتاجية التي تشكل مصدراً لدخل الأسر وبعضها أسر فقيرة ومعالجة من نساء.</p>	<p>إنشاء مناطق طبيعية محمية وممرات بيولوجية.</p>

<p>– حلل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها.</p>		
<p>– حلل عملية الإنتاج مع إيلاء الاهتمام لاستخدام مبيدات الأعشاب من قبل السكان الذين يستطيعون الوصول إلى المواد الكيماوية.</p>	<p>– قد تُستخدم مبيدات الأعشاب دون النظر في خصائص النوع الاجتماعي والتي تبرز أهميتها عند تعامل السكان مع المواد الكيماوية. وهي ضارة للرجال والنساء بأشكال مختلفة، مثلاً خلال فترة الحمل والرضاعة بالنسبة للنساء.</p>	<p>إدخال أصناف مقاومة لمبيدات الأعشاب.</p>
<p>– انظر في الخيارات التي يمكن أن تقصّر مدة عمل المرأة يومياً. – احرص على أن تكون البدائل مفيدة لتحقيق الأمن الغذائي للأسر وغير ضارة بالصحة أو البيئة.</p>	<p>– قد يطيل مدة يوم العمل الإنتاجي أو الإنجابي؛ مثلاً قد تطول المدة اللازمة لنمو النباتات.</p>	<p>إدخال أصناف تحتمل الجفاف.</p>
<p>– حلل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها. – ادمع التكامل المنصف للنساء والرجال في استراتيجيات تخفيف الآثار.</p>	<p>– قد يضر بمصالح النساء واحتياجاتهن إن أثرت هذه الممارسات على الموارد التي يستخدمنها تحديداً أو قللت من فرص الوصول إليها. – قد يطمس معارف النساء وممارساتهن المتعلقة بالموارد البيئية الساحلية عن طريق تجاهل إشراكهن في صنع القرار. – قد يُوجد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها.</p>	<p>تنفيذ استراتيجيات إعادة التحريج والتحريج أو الحد من إزالة الغابات إضافة إلى استراتيجيات تدهور التربة.</p>

<p>– ادمع التكامل المنصف للنساء والرجال في الأنشطة الإنتاجية والإنجابية.</p>	<p>– قد يعزز التقسيم التقليدي للعمل وعدم المساواة في فرص الحصول على الموارد الإنتاجية وفوائدها.</p> <p>– قد يخفي المشاركة الفاعلة للنساء في العمليات الإنتاجية كصيد الأسماك؛ مثلاً.</p>	<p>إنشاء بيئة لتربية الأحياء المائية بما في ذلك تربية الأحياء البحرية للتعويض عن الخسائر في الإنتاج الغذائي الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة.</p>
--	---	---

٣. الأنشطة الإنتاجية

الاقتراحات	الأثار السلبية المحتملة	التدابير
<p>– اعتبر النساء مستخدمات للمياه على الصعيدين المنزلي والإنتاجي كزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات.</p> <p>– حلّل إمكانية استفادة النساء من الأراضي المروية لتوفير القوت اليومي.</p> <p>– شجّع على استخدام التقنيات المناسبة لاحتياجات النساء ووفر لهن التدريب اللائم.</p> <p>– شجّع على الإنصاف في الحصول على ملكية الأراضي المروية.</p>	<p>– قد يؤدي إلى إزالة مصادر مياه الاستخدام المنزلية أو وضعها بعيداً.</p> <p>– يمكن أن يطيل أو يكثف مدة يوم العمل الإنتاجي والإنجابي.</p>	<p>تغيير ري المحاصيل وأوقاتها وأنواعها واستخداماتها.</p>
<p>– طوّر قدرات جديدة للنساء وأوجد فرص عمل جديدة غير تقليدية.</p>	<p>– قد لا تُعنى بمشاركة النساء في الأنشطة الزراعية مما يؤدي إلى استبعادهن من العمليات الجديدة.</p> <p>– وقد تُبرز العقبات التي تحول دون استخدام الموارد (الأرض والقروض والتدريب) والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها.</p>	<p>الزراعة البديلة.</p>

٤ غالباً ما تكون النساء مسؤولات عن صنع الشباك وجمع الطعم والصيد في مصبات الأنهار وعلى السواحل وفي مناطق المد والجزر والتجهيز والبيع والعمل في مزارع الأسماك ومصانع التعليب. كما أنهم يدعمون رفاقهم في المهام المتعلقة بالاتصالات والحسابات ومراقبة الجودة أو في إعداد الطعام لرحلات الصيد.

٤. العمليات الاجتماعية والاقتصادية		
التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
الهجرة وعدم استقرار المجتمع في المناطق المتأثرة بالتغير المناخي.	<ul style="list-style-type: none"> - عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الحصول على فرص العمل والتعليم والصحة والإسكان والقروض. - زيادة عدد الأسر التي تعيّلها النساء في المجتمعات التي لا تزال تُقصي النساء المعيلات لأسرهن وتمارس التمييز ضدهن. - زيادة أعداد النساء في الوظائف المصنفة تقليدياً (نكورية) حيث يتم استغلالهن في وظائف غير منتظمة أو موسمية ودفع أجور زهيدة لهن. - زيادة حوادث التحرش والاعتداء الجنسي والعنف الأسري خلال دورة الهجرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - شجّع على ممارسة حقوق النساء. - شجّع حصول النساء والرجال على وظائف تتطلب مهارات وذات أجر جيد. - اعمل على شمول النساء والرجال في أنظمة حماية العمال. - الفت الانتباه إلى مساهمة النساء والرجال المهاجرين تجاه أسرهم ومجتمعاتهم. - طوّر خدمات الدعم للمجتمعات المحلية والأسر والأفراد الذين حُفوا في مجتمعهم الأصلي بعد الهجرة.

٢,٣ استراتيجيات تخفيف الآثار المراعية للنوع الاجتماعي

تعتبر أزمة المناخ التي تلوح في الأفق أمراً مثيراً للقلق في البلدان الغنية، ذلك لأنها سوف تؤثر على رفاه الاقتصادات وحياة الأفراد. ولكن في أفريقيا- وهي المنطقة التي لم تساهم أصلاً في التغير المناخي نظراً لأن انبعاثات غازات الدفيئة منها لا تكاد تذكر مقارنة بالعالم الصناعي- فإن أزمة المناخ تعتبر مسألة حياة أو موت (Wangari Maathai, 2008).

٢,٣,١ الرسائل الرئيسية

- النساء غائبات بشكل كبير عن الحوار الدولي حول التخفيف من آثار التغيرات المناخية.
- فيما يتعلق بمصادر وتكنولوجيا الطاقة النظيفة ينبغي عدم الاستهانة بدور النساء فهن مسؤولات رئيسيات عن توفير الطاقة والأمن على مستوى الأسرة.
- فيما يتعلق باحتجاز الكربون أو الحد منه أو عزله لا بد من تسليط الضوء على دور النساء في مجال الحراج.

- يعتبر الاستهلاك المستدام من أهم المسائل التي يجب مراعاة النوع الاجتماعي فيها نظراً لأن النساء يتخذن معظم القرارات الاستهلاكية.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو الملحق بها أساساً لحكومة وإدارة التغير المناخي دولياً. فقد ألزم بروتوكول كيوتو الدول الصناعية بتحقيق مستوى معين من تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة (بمعدل يصل إلى ٥,٢٪) انطلاقاً من نقطة الأساس -والمتمثلة في مستويات عام ١٩٩٠ في معظم الحالات- وذلك خلال فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢).

وكما هو وارد في "تحليل وضع التغير المناخي" (Drexhage, 2006) الصادر عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تستطيع الأطراف في البروتوكول تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بالطريقة التي تختارها وبما ينسجم مع أحكام البروتوكول. كما يمكنها احتساب أنشطة عزل الكربون في قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراج على أساس قواعد محددة واستخدام آليات السوق الدولية مثل التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة، والاتجار الدولي بالانبعاثات كوسائل لتحقيق الأهداف الموضوعية لها في بروتوكول كيوتو.

على المدى الأبعد يقدر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (٢٠٠١) أن خفض الانبعاثات بنسبة تزيد عن ٦٠٪ سيكون ضرورياً لتحقيق الاستقرار في تركيزات غازات الدفيئة عند مستويات عام ٢٠٠١. ويتطلب ذلك تنظيف الاقتصاد العالمي من الكربون بما يشمل احتجازه وتخزينه كما يستدعي تحولاً كبيراً في النظم المستخدمة لإنتاج وتوزيع الطاقة وتصنيع البضائع والنقل.

هناك استجابات أخرى لتحديات التغير المناخي في محافل دولية أخرى. على سبيل المثال ركزت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة والتي انعقدت في مايو ٢٠٠٧ على التقدم المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي والتغير المناخي. ويركز ملخص الرئيس (CSD, 2007) على ضرورة توفير الطاقة للجميع وتعزيز كفاءتها ودعم تطوير واستخدام ونقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتعزيز التعاون الدولي بشأن التغير المناخي عبر التخفيف من آثار التغيرات والتكيف معها. كما أشار الملخص إلى أهمية إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي ولا سيما دور النساء في الإدارة وصنع القرار على جميع المستويات، لضرورته في تطبيق القضايا المترابطة معاً والتي تشمل الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي والتغير المناخي.

٢,٣,٢ النوع الاجتماعي وجهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية: إقامة الروابط

في سياق التغير المناخي والتخفيف من آثاره يُعرّف التخفيف بـ"التدخل البشري للحد من مصادر غازات الدفيئة أو تعزيز أماكن وطرق تصريفها" (IPCC, 2001). ويركز التخفيف من آثار التغيرات المناخية على الحد من الانبعاثات من أجل إبطاء الارتفاع في تركيزات غازات الدفيئة في الجو ثم وقفها في نهاية المطاف.

هناك مجالات معينة تم اقتراح أو تنفيذ إجراءات التخفيف من آثار التغيرات المناخية فيها، أثبتت النساء على مر السنين (والقرون في بعض الحالات) أنهن من الأطراف الفاعلة والحاسمة فيها. وتشمل تلك المجالات المحافظة على الغابات وإعادة التحريج وإدارة الموارد المحلية والاستهلاك والطاقة. ما ينقص في هذه المجالات المقترحة الوعي والإدراك والإقرار بالأدوار والمساهمات التي قامت وتقوم بها النساء الريفيات والحضريرات في البلدان المتقدمة والنامية.

على الرغم من اكتشاف بعض الروابط بين التكيف مع التغيرات المناخية والمساواة في النوع الاجتماعي إلا أن جوانب النوع الاجتماعي من جهود التخفيف من أثر التغيرات المناخية لا تزال في بداياتها. وحسبما يشير برودي وآخرون (٢٠٠٨) قد يعزى ذلك إلى الطبيعة الفنية أو العلمية لهذه الجهود، كونها تتعلق بتخفيض غازات الدفيئة. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى النظرة للنساء كمجرد ضحايا أو أفراد من الفئات المستضعفة وليس كخبيرات أو زعيمات قادرات على الاندماج بالجانب التكيّفي من موضوع التغير المناخي.

هناك تفسير آخر بارز لعدم إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في التخفيف من آثار التغيرات المناخية (وفي المناقشات حول المناخ عامة) يتمثل في التمثيل الضعيف للنساء في عمليات التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بسياسات التغير المناخي مما يحدّ من قدرتهن على المشاركة في القرارات السياسية ذات الصلة. وكما يبين (Hemmati, 2008) فإن من المؤشرات على مشاركة النساء في مناقشات التغير المناخي على المستوى العالمي مدى وجودها ضمن وفود الدول الأطراف سواء بصفة عضو أو رئيس للوفد. وعلى الرغم من اتخاذ قرار في مؤتمر الأطراف في مراكش (٢٠٠١) حول تعزيز مشاركة النساء في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والسكرتارية العامة، فإن مشاركتهن في الوفود الرسمية لا تزال محدودة، ولا سيما بصفة رئيسات للوفود. يوضح الشكل أدناه أنه على الرغم من زيادة مشاركة النساء في وفود مؤتمر الدول الأطراف زيادةً طفيفةً خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (من المؤتمر الثاني إلى المؤتمر الثالث عشر) من ٢٠,٥% إلى ٢٨% فإن النسبة المئوية لرئيسات الوفود قد انخفضت فعلياً خلال نفس الفترة من ١٣,٥% إلى ١٢%.

والصورة لا تختلف على الصعيد الوطني. فبينما يحتمل أن ينجح إدماج النساء على الصعيدين الإقليمي والمحلي فإن ذلك يعتبر الاستثناء وليس القاعدة. وفي هذا الصدد ثمة ضرورة لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها تمكين النساء من الانخراط في عمليات صنع القرار، مثلاً عن طريق التدريب على التغير المناخي والوصول إلى المعلومات ودعوتها للمشاركة في النقاش الوطني.

تندرج الإجراءات المرتبطة بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية في مجالين هما: الحد من انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون والحد منه وعزله. وفي الحالتين فإن الحلول أو المبادرات تختلف بين البلدان المتقدمة وتلك النامية مما يترتب عليه أيضاً اختلاف في طريقة تناول الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وبالنظر إلى التباين في المسؤولية التاريخية والتطور الاقتصادي فإن إجراءات التخفيف من الآثار يتم اتخاذها عموماً في البلدان المتقدمة فيما تُتخذ إجراءات التكيف في البلدان النامية، مع وجود بعض الاستثناءات البارزة.

ومع ذلك فمن المهم أن نربط بين هذين الجانبين لمواجهة آثار التغير المناخي، إضافة إلى ربطهما بمكافحة الفقر الذي غالباً ما يحظى بالأولوية في البلدان النامية.

ولحسن الحظ يمكن تحقيق العديد من عناصر التحول الضرورية بطرق تساهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، فتوفير الطاقة النظيفة للنساء على سبيل المثال يحسن أيضاً من نوعية البيئة المحلية. وبذلك يغدو التحدي بذل جهودٍ أكثر ضبطاً وأقل تكلفة لحماية البيئة ومساعٍ أوسع نطاقاً لإعادة توجيه مجتمعاتنا واقتصاداتنا نحو مسار التنمية المستدامة.

٢,٣,٣ الربط بين جهود التكيف والتخفيف من الآثار

ينبغي للربط الفعال بين جهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية وجهود التكيف معها أن يتناسب ونهج أفضل للممارسات التي لا تنطوي على خسائر، أي الإجراءات التي تخفض الانبعاثات وفي الوقت ذاته تساعد البلدان/ المناطق/ المجتمعات المحلية على التكيف مع التغير المناخي عبر استخدام أفضل الممارسات، بما في ذلك التكنولوجيا والدراية الفنية والمشاريع التي تعالج على نحو فعال الحماية والاستدامة وسبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية، مثل التحريج المجتمعي والرعي، والتي تتناسب مع هذا الوصف وتحقق فوائد على الصعيدين. كما تسهم الطاقة اللامركزية المتجددة في المناطق الريفية في التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها. ويُتوقع ظهور أنشطة عديدة في هذه المجالات في السنوات العشرة المقبلة، (Drexhage, 2006).

٤، ٣، ٢ احتجاز الكربون أو الحد منه أو عزله

تهدف المبادرات أو المشاريع التي تدخل ضمن هذا النوع من التدابير إلى زيادة تخزين غازات الدفيئة عن طريق البوايع. وتعتبر الزراعة المستدامة والحراج -التحريج، الحد من إزالة الحراج، إعادة التحريج- وحماية الطبيعة عوامل مؤثرة في هذه المبادرات. هذه الإجراءات وخلافاً لغيرها من استراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية، موجهة في المقام الأول إلى البلدان النامية التي كثيراً ما تحتوي على نظم إيكولوجية تعمل على الحد من الكربون أو احتجازه، كالغابات وأشجار المنغروف والسبخا وغيرها.

وفي ضوء تعقيد الخدمات التي توفرها الحراج للتخفيف من آثار التغير المناخي يتوجب إدراك دور النساء في هذه العمليات. فالاستراتيجيات الآن تتجه نحو: إدراك ومراعاة المنافع المختلفة التي يجنيها كل من النساء والرجال من خدمات الحراج، والاعتراف بالاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي في فرص الوصول إلى موارد الغابات والسيطرة عليها والمعرفة بها، والتعرف على الاختلافات الكبيرة في قدرات النساء والرجال على صنع القرارات المتعلقة بالحراج والمؤسسات والفرص الاقتصادية.

وفيما يتعلق بإدارة الحراج أو الحفاظ عليها ينبغي بداية الإدراك بأن للرجال والنساء في كثير من الأحيان أدوار إنتاج وإعادة إنتاج مختلفة فيما يتعلق بإدارة الموارد الحرجية. فالرجل والمرأة يؤديان أدواراً مختلفة في زراعة الغراس والأشجار الصغيرة وحمايتها ورعايتها، وكذلك في زراعة وحماية الحدائق المنزلية والأراضي العامة المزروعة. فالرجال يتولون عادة جلب الأخشاب والمنتجات غير الخشبية من الحراج لأغراض تجارية. أما النساء فيقمن بجمع منتجات الحراج للحصول على الوقود وإقامة الأسيجة وتوفير الغذاء للأسرة والعلف للماشية والمواد الخام لإنتاج الأدوية الطبيعية، وجميعها أمور تساعد على زيادة دخل الأسرة. في الجنوب الشرقي من الكاميرون مثلاً حين ناقش شعب الباكا رؤيته للمستقبل تبين أن للرجال والنساء رؤى مختلفة، إذ ترغب النساء بوجود غابات مجتمعية أكبر لكي يكنّ قادرات على إدارة الغابات الخاصة بهن وحصاد المنتجات غير الخشبية منها، فهن من يذهب بانتظام لجمع المواد الغذائية والفواكه البرية والجنود والبطاطا البرية وكذلك المواد الخام لصناعة الحرف اليدوية والسلال والخصّر (Aguilar et al., 2007).

كما أصبح من المؤكد الأهمية الحيوية للمجموعات النسائية في المحافظة على الحراج في جميع أنحاء العالم. ففي منطقة أوتاركاند في الهملابا مثلاً تتألف حركة شيبكو من مئات المبادرات اللامركزية والمستقلة محلياً. وقادة هذه الحركة والناشطون فيها هم نساء القرية في المقام الأول. وقد برهنت الحركة أن النساء بوسعهن إحداث فرق في حماية الغابات وتطوير مشاريع التحريج. ولم يسفر برنامج التحريج الذي نفذته النساء عن التقليل من الانهيارات الأرضية فحسب بل أدى أيضاً إلى حل مشكلة الوقود والعلف. فقد اعتنت النساء بالأشجار

عناية فائقة بحيث صار معدل بقائها بين ٦٠-٨٠٪ (Joshi, 2007). ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققتها حركة شيبكو: فرض حظر لمدة ١٥ عاماً على قطع الأشجار الخضراء في غابات جبال الهيمالايا في ولاية أوتار براديش، وفرض حظر على قطع الأشجار الحرجية في جاتز الغربية وفندياس، وممارسة المزيد من الضغط لوضع سياسة للموارد الطبيعية تكون أكثر مراعاة لاحتياجات الشعب ومتطلباته البيئية.

كما يمكن للزراعة المبتكرة ولا سيما نظم التحريج الزراعي لعب دور هام في التخفيف من آثار التغيرات المناخية. ينظر لنظم التحريج الزراعي كنهج مهم في التخفيف من مشاكل التدهور البيئي وتعزيز التنمية الريفية عن طريق استخدام الأشجار الاقتصادية. ولكن ممارسات التحريج الزراعي منقسمة أيضاً بين النساء والرجال وفقاً لأدوار كل من الجنسين. على سبيل المثال تظهر دراسة أجريت في نيجيريا أن النساء لا يشاركن في جميع الممارسات وأن هناك اختلافات في المفاهيم بين النساء والرجال متعلقة بممارسات التحريج الزراعي (Aboh and Akpabio, 2008).

٢،٤ الحد من الانبعاثات: اعتبارات النوع الاجتماعي^٥

فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات تهدف الإجراءات المتخذة إلى زيادة مشاركة وتفاعل البلدان المتقدمة نظراً لأنه من المسلم به في جميع أنحاء العالم أنها هي المسؤولة أساساً عن انبعاثات غازات الدفيئة. وفي هذا السياق قامت منظمات عديدة معنية بتعزيز المساواة في هذه الدول بتحليل اعتبارات النوع الاجتماعي من موقفين شديدي التباين.

يتمثل الموقف الأول في أنه ليس هناك فائدة تذكر من اعتبار النوع الاجتماعي أساساً لتحليل المسؤولية عن الانبعاثات. تعتبر المجموعة الممثلة لهذا الموقف أنه حتى الآن لم يتم إجراء أية دراسات جادة حول هوية المسؤول عن ثاني أكسيد الكربون مما يجعل الأمر الأكثر إلحاحاً لإجراء تحليلات مختلفة لتحديد الظروف الاجتماعية والسياسية والخطية المؤثرة في إمكانية تقليل الانبعاثات، بطرق مختلفة في الأقاليم والبلدان (Wamukonya and Skutsch, 2002).

أما الموقف الثاني فيشير إلى أن هناك اعتبارات للنوع الاجتماعي متعلقة بالانبعاثات. وقد أجريت في أوروبا مجموعة من الدراسات الأولية ومن أبرزها تلك المدعومة من حكومة السويد (Johnsson-Latham, 2007) للبحث في الاختلافات بين "البصمة البيئية" للنساء والرجال من مستويات اجتماعية-اقتصادية مختلفة بما يشمل أنماطهم الحياتية ومساهماتهم في انبعاثات غازات الدفيئة.

^٥ تعتمد المناقشة الواردة في ٥-١-٣ اعتماداً كبيراً على:

Aguilar et al. (2008a). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP.

على سبيل المثال تم تحليل بُعد النوع الاجتماعي في السياسة والنقل - وهو دون شك قطاع هام بالنسبة لاستراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية - وكيف أن الانبعاثات الناتجة عن النقل تتسم بدرجة عالية من التمييز حسب النوع الاجتماعي. فقد تم تصميم أنظمة النقل الحالية وفق منظور نمطي مُراعٍ للرجال من منتصف العمر العاملين بدوام كامل، مع إهمال اعتماد النساء الأكبر بكثير على استخدام وسائل النقل العام. فالنساء يستخدمن السيارة بشكل أقل لغايات العمل والترفيه، وفي المسافات الأقصر يستخدمن السيارات الصغيرة التي تحتوي على تقنيات لتوفير الوقود، كما يقل سفرهن جواً بكثير عن الرجال.

ومع الإقرار بتباين الموقفين المذكورين أعلاه بشأن الانبعاثات والنوع الاجتماعي فقد ثبت أن آراء ومفاهيم الرجال والنساء حول التغير المناخي مختلفة. في عام ٢٠٠٧ أطلقت مجموعة من المنظمات في بريطانيا "بيان المرأة حول التغير المناخي" والذي أشارت فيه إلى أن المسؤولية عن الانبعاثات قد تبدو في بعض الأحيان مرتبطة بتقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي والقوة الاقتصادية والعادات الاستهلاكية والترفيهية المختلفة لكل من الرجال والنساء. ووجدت الدراسة أيضاً أن النساء أكثر قلقاً بشأن التغير المناخي من الرجال وأنهن يدعون إلى إجراء تغييرات في أنماط الحياة والسلوك الاستهلاكي في حين يفضل الرجال الحلول التقنية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة (Women's Environmental Network and National Federation of Women's Institutes, 2007). ويطلب البيان من الحكومة البريطانية اتخاذ تدابير حماية تتعلق بالبيئة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وأن يتم ذلك بطريقة تكفل المساواة بين الرجال والنساء.

لا يمكن لإجراءات احتجاز الكربون وتطويره والحصول على الطاقة النظيفة أن تفقد لوحدها عملية تخفيض غازات الدفيئة اللازم لوقف الاحتباس الحراري، إذ تبقى الأنظمة هي الوسيلة الأكبر أثراً في التخفيف من آثار التغيرات المناخية، إن تم إنفاذها.

ومع قيام الشركات بإنتاج المنتجات والممارسات المؤدية إلى التغير المناخي وآثاره في النوع الاجتماعي ينبغي أن تتولى النساء أدواراً قيادية في الحركة الساعية لوضع أهداف وأنظمة قابلة للتنفيذ للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وعلى الرغم من الدراسات والأمثلة المذكورة أعلاه فإن قضية الحد من الانبعاثات وطريقة الربط بينها وبين النوع الاجتماعي تُعتبران من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل في السنوات القليلة المقبلة.

٢,٥ الاستهلاك: مسائل متصلة بالنوع الاجتماعي

شهدت العقود الأخيرة توسعاً مضطرباً في طبقة المستهلكين حول العالم وذلك مع انتشار الأنظمة الغذائية والنقل وأنماط الحياة الخاصة بالدول الأكثر ثراءً إلى شتى بقاع العالم. ووفقاً لمعهد الرصد العالمي (٢٠٠٨) يبلغ عدد أعضاء الفئة الاستهلاكية أكثر من ١,٧ مليار نصفهم تقريباً من سكان العالم النامي. ومع ذلك وفي حين تشهد طبقة المستهلكين نمواً كبيراً فإن التفاوت بين لا يزال قائماً، حيث يتولى ١٢٪ من سكان العالم والذين يعيشون في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية القيام بما نسبته ٦٠٪ من الإنفاق الاستهلاكي الخاص في حين يساهم ثلث سكان العالم والذين يعيشون في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية بـ ٣,٢٪ فقط من هذا النوع الإنفاق.

٣ استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف مع المراعية للنوع الاجتماعي

في أحسن الأحوال تمثل التكنولوجيا حلاً جزئياً، بل قد تكون أحياناً جزءاً من المشكلة. ومن أجل المساهمة في تحقيق هدف التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها يجب أن تكون التقنيات متضمنة في الأنشطة الأعم المتصلة ببناء قدرات مستخدمي هذه التقنيات وصناع القرار المطلوب منهم إنشاء البيئة المؤسسية. ولذلك أهمية خاصة فيما يتعلق باحتياجات النساء من التقنيات. كما ينبغي تكيف التقنيات لتناسب مع احتياجات النساء (Women for Climate Justice, 2007).

٣,١ الرسائل الرئيسية

- تحليل النوع الاجتماعي عنصر ضروري من عناصر سياسة تقنيات التغير المناخي.
- ينبغي حضور النساء في مجالس وهيئات صنع القرارات المتعلقة بالتغير المناخي.
- يجب أن تبذل آليات تمويل تقنيات التغير المناخي جهوداً خاصة لدعم تطوير التقنيات المراعية للنوع الاجتماعي.
- يشمل كل جانب من جوانب التدخل التقني (ومنها الاحتياجات والمعلومات والبيئات الممكنة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا) عنصراً للنوع الاجتماعي يؤثر في النتائج النهائية لذلك الجانب.
- سيكون لتقنيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها تأثيرات مختلفة على النساء والرجال، ومن الضروري للمخططين والمصممين التقنيين إدراك ذلك.

٣,٢ ماذا نعني بالتكنولوجيا؟

لقد تطور معنى كلمة (التكنولوجيا) خلال القرن العشرين من مجرد أداة أو آلة إلى مفهوم أوسع بكثير يشمل أيضاً المعرفة والعمليات والأنشطة والسياسين الاجتماعي والثقافي. وعلى الرغم من أن الكلمة لا تزال تثير في الذهن مفهوم الأدوات والآلات إلا أن التكنولوجيا هي أساس الحياة اليومية وتمس معظم جوانب حياة النساء والرجال. من ذلك أن النمو العالمي في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات على مدى العقدين الماضيين بما في ذلك ظهور الهواتف المحمولة أدى إلى تغيير طريقة التواصل بين البشر.

ليست التكنولوجيا محايدة من حيث أدوار النوع الاجتماعي على الإطلاق. فللرجال والنساء مواقف متباينة من جميع جوانب التكنولوجيا وعلاقات مختلفة معها. كانت التكنولوجيا بالمعنى التقليدي للكلمة المتعلقة بالأدوات والآلات تعتبر ميداناً مقتصرأ على الذكور، في حين لم يتم تشجيع الفتيات والنساء على دراسة الرياضيات والهندسة سوى في السنوات الأخيرة.

التكنولوجيا ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي. في كثير من الدول النامية تعترض القيود التالية حصول الفتيات والنساء على المعلومات (World Bank, 2004):

- التحيز الاجتماعي والثقافي.
- عدم كفاية البنية التحتية التكنولوجية في المناطق الريفية.
- انخفاض مستويات تعليم النساء (خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا) والخوف من التكنولوجيا أو عدم الاهتمام بها.
- افتقار النساء إلى دخل كافٍ يمكنهن من شراء الخدمات التكنولوجية.

وعلى الرغم من براعة النساء وقدرتهن على صنع الأشياء مما يُتاح لهن من مواد إلا أنهن وفي معظم بقاع العالم موضع إغفال كبير عند ابتكار التكنولوجيات الجديدة، مع أنهن مستخدِمات فاعلات للتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم. فغالباً ما تختلف احتياجات النساء في مجال تطوير التكنولوجيا وحصولهن على المعلومات التقنية واستعمالهن للأدوات والآلات عن الرجال اختلافاً كبيراً. ويؤثر هذا الاختلاف ومقدار مراعاته في كيفية وصول النساء إلى التكنولوجيا الحديثة -إن كانت ستصل إليها أساساً- أو مدى استفادتها منها.

وللأنماط الثقافية أهميتها أيضاً. ففي بعض المجتمعات الريفية مثلاً تدار مواقع المياه من قبل الرجال (المعنيين في المقام الأول بتوفير المياه لمواشيهم، والتي هي مصدر دخلهم ومكانتهم). وفي معظم الأحيان تفتقر هذه المواقع إلى صنابير مياه تمكن النساء من الحصول على احتياجاتهن المنزلية من المياه، مما يضطرهن لجلبها من أحواض الماشية المستخدمة (والملوثة) من قبل الحيوانات.

٣,٣ ما علاقة تكنولوجيا التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟

بما أن التكنولوجيا ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي فإن لاستراتيجيات التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف معه القائمة على التكنولوجيا آثار مختلفة أحياناً على النساء والرجال، ولا مناص من إدراك هذه الاختلافات وإدماجها في تفكيرنا حول التغير المناخي. وحتى تُستخدم التكنولوجيا من قبل الرجال والنساء على حد سواء يجب أن يراعى في تصميمها ظروف واهتمامات كلا الجنسين. وينطبق هذا خاصة على التكنولوجيا المخصصة للمهام التي تقوم بها النساء عادة. وفي حين لن تضمن مشاركة النساء في اتخاذ القرارات حول التكنولوجيا مراعاة الفوارق في النوع الاجتماعي إلا أنها تعتبر مهمة وقد تساعد في نهاية المطاف على جعل التكنولوجيا أكثر فائدة ونفعاً للرجال والنساء.

٣,٤ إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي

في المقام الأول تعتمد استجابة النساء وقدرتهن على التعامل مع قضايا التغير المناخي اعتماداً كبيراً على مقدار ما يتمتعن به من صحة ورفاه واتساع شبكاتهن الاجتماعية. أما في المقام الثاني فتعتمد قدرة النساء على التكيف مع متطلبات التغير المناخي على مدى تحكمهن بالموارد الاقتصادية وحصولهن على موارد مالية (Williams, personal communication).

٣,٤,١ تأثير حيازة الأراضي على تبني تكنولوجيا جديدة في منطقة كابالي بأوغندا

أوصت المنظمة غير الحكومية أفريكير في منطقة كابالي بممارسات للحد من الفيضانات على المنحدرات الحادة في المنطقة، عن طريق إقامة المصاطب وزراعة الشجيرات وأعشاب نجبل الهند. ولكن النساء ترددن في استخدام هذه التكنولوجيا لافتقارهن إلى حيازة ثابتة للأراضي والتي تمتع بها الرجال، في حين كانت النساء المعيلات الفعليات للعديد من الأسر الزراعية في ظل عدم وجود الرجال. ولكن النساء اللواتي كن يتدبرن أمور أسرهن لم يرغبن باستخدام هذه التكنولوجيا مما جعل معدل استخدامها منخفضاً للغاية. وقد ظهرت المشكلة نفسها مع زراعة الأشجار، حيث كانت النساء مترددات في زراعة أشجار الفاكهة في الأراضي اللاتي لم يملكن حيازتها. وقد تم حل هذه المسائل عبر المناقشات بين موظفي المشروع والمجتمعات (سواء مع الزوج عندما يكون ذلك ممكناً أو مع مختار القرية، ومع الزوجة) وذلك عبر شرح الغرض من هذه الاستثمارات وفوائدها للأسرة والمجتمع (World Bank, 2004).

وهناك أمثلة كثيرة ولا سيما في القطاع الزراعي على التكنولوجيا المصممة خصيصاً للحد من الأعباء الثقيلة التي تقع على كاهل النساء الريفيات والتي تم تطويرها دون الرجوع إلى هؤلاء النساء مما جعلها في النهاية غير قابلة للاستخدام الناجح. في كثير من الأحيان صُممت

التكنولوجيا دون الالتفات إلى الاحتياجات الخاصة بالنساء ومحدودية فرص وصولهن إلى الموارد كرأس المال والعمل والوقت أو حتى مجرد الحق في اتخاذ القرارات. في البلدان النامية عادة ما تُعمم التكنولوجيا الجديدة عبر نظم الإرشاد الزراعي التي يقوم عليها موظفون ذكور يفضلون العمل مع مزارعين ذكور.

٣,٤,٢ الرسائل الرئيسية

- الموارد الاقتصادية والمالية للنساء أكثر عرضة للخطر جراء التغير المناخي من موارد الرجال.
- لا تراعي سياسة تمويل التغير المناخي تأثير هذا التغير على الأمن الاقتصادي للنساء. ينبغي أن تركز هذه السياسة على تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصغيرة وضرائب الكربون الوطنية التي تحقق فوائد أكبر للنساء.
- لا يمكن أن تبقى آراء واهتمامات وألويات النساء هامشية في ما هو قائم من أطر التغير المناخي الدولية والوطنية.
- ينبغي أن يركز تمويل التكيف مع آثار التغيرات المناخية على التدابير منخفضة التكلفة في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والتي تلائم بشكل أكبر أنشطة النساء المتعلقة بالتغير المناخي .
- يجب أن يكمل تمويل تخفيف الآثار جهوداً خفض انبعاثات غازات الدفيئة عبر مشاريع تعزز سبل معيشة النساء وحقوقهن.
- ينبغي أن يراعي تمويل القطاع الخاص للتغير المناخي الآثار السلبية لأنشطة السوق في وصول النساء إلى الموارد مثل الأراضي ويعمل على التخفيف منها.

٣,٥ ما هو تمويل تدابير التغير المناخي؟

أسفرت المحاولات الدولية والوطنية لمواجهة تحديات التغير المناخي عن العديد من الإجراءات على جميع المستويات الاقتصادية. وسوف تتطلب الغايات والأهداف والطرائق والمشاريع والبرامج المنبثقة عن سياسات المناخ والمتعلقة باستراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية قدراً كبيراً من الموارد لتغطية تكاليف السلع والخدمات والتكنولوجيا التي تحتاجها الدول النامية والمتقدمة في تنفيذها لتدابير التغير المناخي. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة هذه التدابير تصل إلى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

وقد أدت تحديات تمويل برامج ومشاريع التكيف مع التغير المناخي وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثاره إلى قيام المجتمع الدولي تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

التغير المناخي بإنشاء نظام لتمويل تدابير التغير المناخي يشتمل على أدوات وآليات متعددة. وتتباين أدوات تمويل هذه التدابير تبايناً كبيراً من حيث نهجها الاستراتيجي (التكيف مقابل التخفيف ونقل التكنولوجيا)، ويفترض أن تكون مصممة لتناسب مع المستويات المختلفة من النمو الاقتصادي لدول العالم.

وبالتالي يشتمل تمويل التغير المناخي على دور وإجراءات تقوم بها المؤسسات المالية وصناعات القرارات المالية في القطاعين العام والخاص، بما يشمل الوساطة بين الجهات المانحة والحكومات المتلقية، والمدخرين والمستثمرين، والمقرضين والمقرضين. والهدف من الوساطة هو إدارة مخاطر استراتيجيات الحد من آثار التغير المناخي ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار التغير المناخي وجهود التخفيف منها.

٦، ٣ ما علاقة تمويل تدابير التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟

ثمة معرفة حسنة بالعديد من العوامل التي تؤثر في تمكين النساء وسيطرتهن على الموارد الاقتصادية والمالية بما في ذلك التمويل الميكروي، حتى أنها أصبحت حقائق مجردة. وتشمل هذه العوامل: عدم المساواة في النوع الاجتماعي من حيث التفاوت في الحصول على السلع الاجتماعية والمادية والفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في التعليم والدخل واستخدام الوقت والترفيه والأدوار والمسؤوليات المتباينة للجنسين في الأسرة والمجتمع وسوق العمل. وفي الأدبيات التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية يمكن جمع هذه العوامل معاً من حيث أثرها على قدرات النساء ومدى وصولهن إلى الموارد والفرص والأمن. وقد أظهرت البحوث التجريبية أيضاً أثر هذه الديناميكيات المتباينة حسب النوع الاجتماعي على طائفة واسعة من الأنشطة البشرية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الزراعة والخدمات والصناعات التحويلية والمياه وتوزيع واستخدام الطاقة والنقل وإدارة الكوارث.

تعتمد استجابة النساء وقدرتهن على التعامل مع قضايا التغير المناخي اعتماداً كبيراً على مستوياتهن الصحية والرفاهية ومدى سيطرتهن على الموارد الاجتماعية والاقتصادية، والتي تشمل الأراضي والقروض والأدوات وأسباب الصحة الجيدة وحرية التنقل والأمن الشخصي وتكوين الأسرة والمسكن الآمن والوقاية من العنف (Brody et al., 2008). وإن لم تتوفر هذه العناصر فستعرض النساء المتضررات إلى أوضاع شديدة السوء.

يترافق التغير المناخي بتفاقم النقص الغذائي وزيادة حدوث الأمراض التنفسية والإرهاق المتزايد الناجم عن التنقل لأماكن بعيدة للحصول على المياه. ومما يزيد الوضع تعقيداً بالنسبة للكثير من النساء هو أن التغير المناخي يأتي بإشكالات جديدة كالإجهاد الحراري وزيادة الأمراض المنقولة بواسطة المياه (Brody et al., 2008). وترتبط عوامل التعقيد هذه من عدم قدرة النساء على الأداء. وفي بعض الحالات قد يتطلب التغير المناخي ممارسة مهارات جديدة

من أجل البقاء كتسلق الأشجار والسباحة وسواهما من الأنشطة غير المعتادة للنساء اللواتي يعشن في ظل بعض القيود الثقافية والدينية. كما يزيد التغير المناخي من حدة آثار الفجوات في النوع الاجتماعي الموجودة أصلاً، مثل عدم تماثل المعلومات التي يحصل عليها كل من الرجال والنساء. وفي حين أدت الأشكال القديمة من الاختلافات إلى مشاكل مزمنة طويلة الأمد كانتشار الفقر فإن الأشكال الجديدة مثل تبادل معلومات متباينة متعلقة بالإنذار المبكر والتأهب للكوارث تكون أحياناً مسألة حياة أو موت.

إن التعامل بنجاح مع تحديات إدارة المخاطر والتأهب للكوارث وتحديات الأحوال الجوية الناجمة عن التغير المناخي يتطلب أكثر مما هو متاح عادة من موارد لتلبية الاحتياجات اليومية التي يواجهها الفرد العادي والأسرة العادية. ومن تلك المتطلبات الناشئة توفر موارد لبناء مساكن دائمة للأسرة ووحدات ذات نوعية أفضل لتخزين المياه والاستثمار في التكنولوجيا الموفرة للطاقة مثل مواد الطاقة الشمسية.

وحسبما لاحظت الأمم المتحدة فإن الاستثمار في تمكين النساء هو المفتاح لمكافحة آثار التصحر وتمهيد الطريق للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية في العديد من بلدان العالم الأقل نمواً (Srabani, 2008)، كما تلعب النساء دوراً مهماً في تطوير نظم الطاقة.

ولكن في ظل النظام الحالي لتمويل تدابير التغير المناخي لا تصل النساء بسهولة وكفاية للأموال اللازمة لتغطية الخسائر الناجمة عن الطقس أو استخدام تكنولوجيا التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من أثرها. وهناك العديد من الأنشطة التي تتولاها النساء عادة ويمكن اعتبارها أنشطة تكيف وتخفيف كغرس الأشجار لا تلقى اعترافاً في سوق تجارة الكربون العالمية أو يتم تجاهلها من قبل الممولين. كما أن التعقيدات المتعلقة بصناديق تمويل التغير المناخي وعملية التقدم بطلبات إليها تصعب على النساء والفئات المجتمعية الحصول على التمويل المرصود للمشاريع واسعة النطاق التي تتطلب رأس مال جيد. لذلك قد لا تكون آليات تقديم تمويل تدابير التغير المناخي ملائمة لمستوى ونطاق الأنشطة التي تديرها النساء سواء في الزراعة أو التجارة أو ضمن الأسرة. ولا يمكن التوثق العملي من هذه القضايا إلا عن طريق الدراسة الأعمق لهيكلية عملية التمويل وأدواتها وآلياتها.

٣,٧ الجمود والتحديات في الأسواق المالية الوطنية والعالمية

تعاني الأسواق المالية الوطنية والعالمية من جمود وتحديات تمنع أو تعرقل وصول النساء إلى الموارد الاقتصادية والقروض والتمويل في أسواق القروض والمال، كما أن النساء غير ممثلات كما يجب في محافل صنع القرار بشأن التغير المناخي. فقضايا واهتمامات وأولويات النساء غالباً ما تعتبر هامشية في عمليات صانعي القرارات المتعلقة بتمويل تدابير التغير

المناخي. ومع ذلك فهن أيضاً يشاركن في تحمل النتائج المترتبة على عمليات اتخاذ القرارات حول ما يتم تمويله من مشاريع وبرامج ووسائل تمويلها.

وقد تكون أشكال القيود القائمة على أساس النوع الاجتماعي (كعدم المساواة في حقوق الملكية) -التي تخلق المشاكل للنساء في الأسواق المالية المنتظمة- ذات تأثير أيضاً في مجال تدابير تمويل التغير المناخي. وتتصل هذه القيود بما تحويه الأسواق المالية من معايير تمييزية مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.

وعلى الرغم من قلة البحوث المتعلقة بديناميكيات النوع الاجتماعي في سياق تمويل التغير المناخي فإن استمرار التمييز حسب النوع الاجتماعي المستفحل في الأسواق المالية المنتظمة قد يؤدي إلى أن:

- تتجه النساء لطلب قروض أصغر من التي يحصل عليها الرجال (وفي مجال تمويل التغير المناخي يتجلى ذلك في إقبال معظم النساء على المشاريع ضيقة النطاق).
- تتجه النساء إلى إعطاء قروض للنساء. وبالتالي حيثما تكون اعتبارات ومعايير النوع الاجتماعي غير ذات أهمية عند مراجعة مقترحات المشاريع واتخاذ القرارات بالموافقة وصرف الأموال، فإن نسبة المشاريع النسائية المختارة قد تكون أقل.
- تقترض النساء من برامج ذات سقف إقراضي ضيق.
- تواجه النساء أسعار فائدة أعلى أو تكاليف تعاملات أكبر (نظراً لحجم مشاريعهن).
- يكون للنساء قدرة أقل على الوصول إلى القروض وطلب أعلى عليها (في هذه الحالة قد يكون لدى النساء العديد من المشاريع التي تحتاج إلى تمويل تدابير التغير المناخي ولكنهن يواجهن محدودية في الوصول إلى التمويل المطلوب).

٣,٨ ما أدوات وآليات وطرق تمويل تدابير التغير المناخي؟

تتمثل الغايات العامة للنظام الحالي لتمويل تدابير التغير المناخي في تعزيز وضمان أنشطة التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من أثارها. أما الأهداف المحددة فتشمل تحقيق استقرار في مستوى انبعاثات غازات الدفيئة أو تخفيضه والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وكما ورد سابقاً تتمثل الهيكلية الشاملة النازمة للسياسات الدولية للتغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. لذلك فإن نظام تمويل تدابير التغير المناخي المتبع حالياً تم تأسيسه في إطار هذه الاتفاقية والعمليات المتصلة بها كبروتوكول كيوتو. تتكون هيكلية نظام تمويل تدابير المناخ من عدة طبقات وترتكز على أربع دعائم معقدة ومتداخلة من الشبكات المالية العامة والتي تكملها شبكة القطاع الخاص المولفة من جهات

ناشطة ومبادرات. والعناصر العامة لهيكلية تمويل التغير المناخي هي: (١) الأمم المتحدة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي/مرفق البيئة العالمي). (٢) البنك الدولي. (٣) مؤسسات التمويل والتنمية الأخرى متعددة الأطراف. (٤) مجموعة من الجهات المانحة ثنائية الأطراف. أما شبكة القطاع الخاص فتشمل المؤسسات وصناديق رأس المال الاستثماري وصناديق الكربون الخاصة وشبكة من التبادلات.

ويستند جانب الطلب على تمويل تدابير التغير المناخي في المقام الأول إلى سياسة وطنية وإقليمية ودولية للتغير المناخي ومجموعة من الحوافز الموضوعية لتسهيل استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. وتتمثل الطلبات الرئيسية في قطاعات الطاقة والزراعة والتحريج والصحة، بما يشمل الخسائر الزراعية المتصلة بالطقس وتمويل تكنولوجيا تخفيف الآثار والتكيف. وأهم الجهات الطالبة للأموال اللازمة لأنشطة التكيف هي الدول النامية التي تقدم طلباتها بشكل رئيسي عبر إعداد برامج عمل التكيف الوطنية.

تميل تدابير تمويل التغير المناخي حالياً نحو التخفيف من آثار التغيرات المناخية، مما يجعل التمويل المخصص لمشاريع التكيف أقل من ذلك المتاح لمشاريع تخفيف الآثار. أما الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال تخفيف الآثار فهي الدول المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الناشئة كالبرازيل والهند والصين. ومع ذلك فالبلدان النامية الأخذة بتقديم طلبات أقوى لمشاريع التخفيف من آثار التغيرات المناخية في تزايد.

وقد أنشأ مؤتمر الأطراف مرفق البيئة العالمي ليكون ذراعاً مالي. ويخضع المرفق للمراجعة كل أربعة أعوام حيث يكون مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف. وتدار مشاريع المرفق بواسطة ثلاث وكالات منفذة هي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إضافة إلى سبع وكالات تنفيذية. وتشتمل معظم مشاريع المرفق على عنصر التمويل المشترك؛ ويُنتظر من الدول المشاركة تقديم سلسلة من التقارير الوطنية التي تشتمل على تقييم احتياجاتها وأولوياتها المتعلقة بالتغير المناخي.

٣،٩ برامج عمل التكيف الوطنية

توفر برامج عمل التكيف الوطنية وسيلة مهمة لتحديد الأولويات في الاحتياجات من تدابير التكيف في أقل الدول نمواً (المادة ٤-٩). وهي تعتمد على المعلومات والمدخلات الموجودة على مستوى المجتمع المحلي لتحديد مشاريع التكيف المطلوبة حالياً بهدف تمكين هذه البلدان من مواجهة الآثار المباشرة للتغير المناخي. وتشتمل المجالات ذات الأولوية في برامج عمل التكيف الوطنية موارد المياه والأمن الغذائي والصحة والاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر. وهناك حاجة كبيرة للمشاركة الفعالة للنساء ودمج تحليل الفوارق في النوع

الاجتماعي ضمن برامج معالجة أوجه الضعف وإدارة المخاطر من منظور تنموي شامل ومستدام.

وقد أنشأ مؤتمر الأطراف ثلاثة صناديق خاصة وهي الصندوق الخاص بالتغير المناخي وصندوق الدول الأقل نمواً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وصندوق التكيف بموجب بروتوكول كيوتو. ويدير مرفق البيئة العالمي صندوقي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وصندوق انتمان الأولوية الاستراتيجية للتكيف.

الصندوق الخاص بالتكيف مع التغير المناخي هو صندوق للتبرعات يعتمد على مساهمات الجهات المانحة. ويهدف إلى معالجة قضايا التنمية والتكيف بما يشمل نقل التكنولوجيا، وهو يحظى بطلب كبير من قبل البلدان النامية. كما تم إنشاء صندوق الدول الأقل نمواً على أساس طوعي أيضاً، ليركز على المجالات ذات الأولوية في برامج العمل الوطنية للتكيف (إطار ٣) بما في ذلك قضايا تنمية المجتمع والتكيف مع التغير المناخي. وهناك أيضاً برنامج المنح الصغيرة المخصص للدول ذات القدرات الضئيلة والذي يعمل في مختلف المناطق البوروية لمرفق البيئة العالمي. ويسعى لأن يكون مرناً جداً ومستجيباً لاحتياجات الدول النامية.

وبموجب بروتوكول كيوتو يمكن للدول التي من المفترض أن تحقق أهدافها عبر اتخاذ التدابير الوطنية في المقام الأول أن تعتمد على ثلاث آليات قائمة على السوق. وتتمثل هذه الآليات في الاتجار في الانبعاثات (أو تجارة/ سوق الكربون) وآلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. كما أنشأ بروتوكول كيوتو صندوق التكيف لتمويل مشاريع وبرامج التكيف الملموسة في الدول النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو. ويمول هذا الصندوق الذي يديره مجلس صندوق التكيف (الذي أسس في مؤتمر الأطراف الثالث عشر) عبر ضريبة قدرها ٢٪ تفرض على مشاريع آلية التنمية النظيفة ومصادر أخرى.

٣,١٠ تمويل تدابير التكيف – الوضع الراهن

أولت خطة عمل بالي اهتماماً أكبر بمجال التكيف المهمل نوعاً ما في نظام التمويل الدولي للتغير المناخي. وقد حددت بالي أربعة عناصر تمويلية متصلة بتمويل التكيف مع آثار التغيرات المناخية هي: التخطيط الوطني للتكيف، تنظيم وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي، تعزيز تبادل المعرفة، الأطر المؤسسية للتكيف.

كما شددت الخطة على "تعزيز الإجراءات بشأن التكيف" والتي تشمل فيما تشمله:
– إدارة المخاطر واستراتيجيات الحد منها، بما في ذلك تقاسم المخاطر وآليات النقل مثل التأمين.

– استراتيجيات ووسائل الحد من الكوارث لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار التغير المناخي في البلدان النامية الأكثر تعرضاً للآثار الضارة.

تتطلب أنشطة التكيف تمويلاً لنقل التكنولوجيا والتأمين فضلاً عن موارد الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة العدد المتزايد من الظروف المناخية القاسية. وقد استخدم معظم التمويل على المشاريع واسعة النطاق في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والتي تتعلق بالزراعة والتخريج وتزويد المياه والمناطق الساحلية، في حين لا يُنفق من التمويل على جهود التكيف في سياق المجتمع المحلي سوى النزر اليسير. ولا يزال هناك قصور في توفير الأموال للقضايا المعيشية والتي تعتبر مصدر قلق رئيسي للمزارعات وأماً حاسماً في الأمن الغذائي لجميع النساء.

٣,١١ تمويل آليات التخفيف – الوضع الراهن

ينصب تركيز تمويل تدابير التخفيف من آثار التغيرات المناخية على إزالة الحواجز التي تحول دون المحافظة على الطاقة والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا. وتتلقى أنشطة التخفيف معظم تمويلها من الصناديق المالية العالمية للتغير المناخي. ويتم استثمار أموال التخفيف في مشاريع إزالة العوائق التي تحول دون المحافظة على الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة واعتماد الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أن وسائل النقل المستدامة والإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي تعد أيضاً من المجالات الرئيسية ذات الأولوية إلا أن تمويل آليات التخفيف ينزع نحو الانحياز إلى الطاقة. والعديد من المشاريع التي تجد تمويلاً هي مشاريع واسعة النطاق تعتمد على رأس المال، ولذلك آثاره على حصول السكان الأصليين والنساء على الأراضي وملكيتهما. وحقيقة الأمر أن النهج الحالي لتمويل آليات التخفيف لا يأخذ بالاعتبار التكاليف الاجتماعية وتكاليف المساواة المترتبة على التصدي للتغير المناخي.

البرنامجان الرئيسيان لتمويل التخفيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي هما آلية التنمية النظيفة وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات. كما يدير البنك الدولي مجموعة كاملة من الصناديق الفرعية.

يمثل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية أحدث وأهم آلية مالية للتغير المناخي، فهي توفر حوافز إيجابية على شكل تحويلات مالية للبلدان النامية لإبطاء معدلات إزالة/ تدهور الحراج للحد (التخفيف) من انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل السياسات والتدابير المتخذة في إطار خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة/تدهور الحراج الدفع نظير الخدمات البيئية والإدارة المستدامة للزراعة والحراج.

الآليات القائمة على السوق في إطار بروتوكول كيوتو (UNFCCC database):

- الاتجار بالانبعاثات: يتيح الاتجار بالانبعاثات -وفق المادة ١٧ من بروتوكول كيوتو- للدول التي يتوفر لديها وحدات انبعاثات بيع ما لم تستخدمه من الانبعاثات المسموحة لها لتلك التي تجاوزت حصتها من هذه الانبعاثات. بالتالي فقد تشكلت سلعة جديدة تتمثل في تخفيض أو إزالة الانبعاثات. ونظراً لأن ثاني أكسيد الكربون هو الغاز الدفيء الرئيسي يكتفي الناس عادة بمصطلح (الاتجار بالكربون) عوضاً عن ثاني أكسيد الكربون. ويتم حالياً رصد الكربون والاتجار به كأى سلعة أخرى في إطار ما صار يعرف بسوق الكربون.
- آلية التنمية النظيفة: هذه الآلية معرفة في المادة ١٢ من بروتوكول كيوتو، وهي تتيح للبلد الملتزم بخفض أو تحديد الانبعاثات بموجب البروتوكول (الطرف المدرج في الملحق ب) تنفيذ مشروع لخفض الانبعاثات في الدول النامية. ويمكن لهذه المشاريع جني حصص خفض الانبعاثات المصدقة القابلة للبيع، وتعادل كل حصة طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون، تُحسب في سياق السعي لتحقيق أهداف كيوتو. ويمكن لأنشطة مشروع آلية التنمية النظيفة أن تشمل مثلاً مشاريع كهربية الريف باستخدام الألواح الشمسية أو تركيب المراجل الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.
- التنفيذ المشترك: تتيح هذه الآلية المعرفة في المادة ٦ من بروتوكول كيوتو للبلد الملتزمة بخفض أو تحديد الانبعاثات بموجب البروتوكول (الطرف المدرج في الملحق ب) الحصول على وحدات خفض الانبعاثات من مشروع للحد من الانبعاثات أو إزالتها قائم في طرف آخر مدرج في الملحق ب، وتعادل كل وحدة طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون، تُحسب في سياق السعي لتحقيق أهداف كيوتو. تقدم آلية التنفيذ المشترك للأطراف وسيلة مرنة ومنخفضة التكلفة للوفاء بجزء من التزاماتها ببروتوكول كيوتو، في حين أن الطرف المضيف يستفيد من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

تتم المشاركة في السوق على مختلف المستويات، حيث يحدد مستوى شروط الدخول الخاصة إلى السوق وكذلك العوائق التي قد تحول دون الدخول إليه. والمهم هنا هو إمكانية الوصول عن طريق توفر الوعي والمعرفة والخبرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إمكانية الوصول إلى رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى والسيطرة عليها ستشكل عوامل زيادة أو خفض مستويات المشاركة.

وكما هو الأمر بالنسبة للمصادر العامة لتمويل تدابير التغير المناخي فإن العوامل الرئيسية لجذب التمويل من القطاع الخاص هي الوعي ومؤشرات الأسعار الشفافة والقواعد الموحدة

والثابتة والواضحة والحوافز. تمكن هذه الميزات من تنمية الثقة والكفاءة والوصول وتخفض من تكاليف معاملات تمويل مجموعة من البدائل المربحة للاستثمار.

كما تشارك وكالات القطاع العام في سوق الكربون. من ذلك أن البنك الدولي يدير أكثر من ملياري دولار أميركي عبر ١٢ صندوقاً ومرفقاً، ويحصل على أمواله من ١٦ حكومة و ٦٦ شركة خاصة. ومن مرافق الكربون أو المرافق القائمة على السوق الجديدة في البنك الدولي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون. وبينما يركز مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات على قضية إزالة الغابات فإن مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون يركز على الطاقة وإدارة النفايات. ويسعى مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات لمنع إزالة الحراج عن طريق بناء القدرات في الدول النامية وتعويضها عن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات، فيما تشمل أنشطة مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون تعزيز كفاءة الطاقة وحرق الغاز والنقل والتنمية الحضرية. في برامج سوق الكربون يتجاوز حجم برنامج المتاجرة بالانبعاثات في الاتحاد الأوروبي ٦٠ مليار دولار أي نحو ٧٠٪ من قيمة سوق الكربون العالمية.

٣, ١٢ القضايا الاجتماعية والتنمية وقضايا النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي

ثمة العديد من التحديات التنموية والاجتماعية وتحديات النوع الاجتماعي التي تواجه صناديق التغير المناخي وأدوات وآليات تصميم بُنية تمويل تدابير التغير المناخي العالمي. وتهدف بُنية إدارة تمويل هذه التدابير إلى تعزيز بيئة مواتية لمنع أسوأ سيناريوهات التدهور السريع وغير القابل للإصلاح لموازن الأرض الإيكولوجية والبيئية. وتسود مخاوف جدية حول كيفية تأثير الإجراءات والمشاريع والسياسات التي سيتم وضعها على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي. فهل سنكمل هذه القضايا بعضها بعضاً أم أنها ستكون برامج عمل متنافسة يحتمل تضاربها؟

من منظور التنمية الاجتماعية ومنظور النوع الاجتماعي هناك ما لا يقل عن خمسة مجالات عامة ذات أولوية تستدعي القلق في هذا الصدد.

أولاً: هناك مخاوف حول الطريقة المُجرّاة لنظام تمويل تدابير التغير المناخي. وثمة إدراك متزايد لضرورة استحداث مزيد من آليات التنسيق لتبسيط وتوحيد الصناديق والسياسات والإجراءات. فمن شأن تعزيز التماسك وتبسيط العمليات أن يمكن الدول النامية الفقيرة من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في النظام حسب الظروف الخاصة بكل منها. كما يساهم ذلك في تحقيق الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأهداف تحقيق الإنصاف في النوع الاجتماعي.

ثانياً: هناك توترات وتناقضات واضحة بين الحث على استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة التي تعمل على تخفيض الانبعاثات والمراحل التنموية ذات الانبعاثات الكثيفة التي تمر فيها دول نامية عديدة. وهناك عدم توازن في التضحيات التي يجب بذلها من حيث تحمل المسؤولية عن مشاكل توليد التغير المناخي. فمن هي الدول التي يجب إبطاء الديناميكيات الاقتصادية وديناميكيات النمو فيها ومن هي الدول التي ستستفيد من تقدم حلول التغير المناخي فأنقة التطور القائمة على السوق؟ وهذا هو الحال سواء كانت آليات التمويل تركز على تشجيع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أو غيره من أشكال خفض الانبعاثات. وفي كلتا الحالتين لا تركز مجموعة الحلول التي يقوم عليها نظام تمويل تدابير التغير المناخي على التعويض عن الأضرار السابقة المترتبة على الشمال أو على اكتشاف وتعزيز المعارف التقليدية والإدراية الفنية في مجال مهارات التكيف والتخفيف التي أصبحت أكثر تأثيراً على مر الزمن في البلدان النامية. وتتوفر هذه المعارف في المجتمعات المحلية والأسر في مناطق كثيرة من دول الجنوب. كما تقوم المرأة في كثير من المجتمعات بدور الحافظ لتلك المعارف والممارس لها.

ثالثاً: قد تكون آليات تمويل تدابير التغير المناخي أكثر تعقيداً عند تراكم الديون السيادية في الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي رغم إتقالتها بالديون تعمل بطريقة غير مأمونة من حيث القدرة على تحمل ديون جديدة. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الآليات المالية التي تنطوي على الإفراض وتلك التي تركز على ديناميكيات التمويل المشترك. وثمة مسألة مهمة أخرى هنا وهي التهديد المحتمل باستبدال تمويل التنمية بتمويل التغير المناخي وأثار ذلك على الإنصاف في النوع الاجتماعي. تقليدياً اعتمدت مبادرات التنمية الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي في كثير من الدول الفقيرة النامية اعتماداً كبيراً على المساعدات والتمويل العام.

رابعاً: هناك حالياً قصور ديمقراطي كبير في نظام حوكمة تمويل التغير المناخي، ذلك أن العديد من الصناديق والآليات لا تضمن آراء ومشاركة المعنيين الرئيسيين في صياغة وتصميم وتنفيذ ورصد ما يتم تمويله من مشاريع وبرامج. والأهم من ذلك أن الصناديق والآليات التي تمثل أكثر العمليات المساهمة في مدخلات ونتائج التنمية والحد من الفقر المراعية للنوع الاجتماعي هي تلك الصناديق والآليات الأقل موارد والأكثر ضعفاً. مثلاً لا يملك صندوق التكيف الموارد الكافية كي يكافح من أجل مجرد أداء وظائفه الإدارية.

ولأسف فإن المشاركة المحلية لا تلقى تشجيعاً سوى من عدد قليل جداً من آليات التمويل التي تتمتع بمصادر دخل عالٍ لا سيما تلك المختصة باستراتيجيات تخفيف الأثر. وحتى هذه فهي تعتمد على النهج الفوقي من القمة إلى القاعدة. على سبيل المثال لاحظ الناشطون في مجال العدالة المناخية أن إطار البنك الدولي لتمويل تغيير المناخ يقوم على نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فهو يتجاهل قدرات الفقراء. إضافة إلى ذلك تتسم عمليات تطبيق

ومراجعة معظم صناديق تمويل تدابير التغير المناخي بالتعقيد الشديد؛ ونظراً لمستوى تقسيم الأموال المرتفع فهي لا تشجع تمويل الجهات غير الحكومية.

ويتأثر بذلك الحجب بشكل خاص المنظمات غير الحكومية الصغيرة جداً ذات الموارد القليلة في البلدان النامية. فهناك تحيز مؤسسي لصالح المنظمات غير الحكومية في دول الشمال التي تدير عمليات واسعة النطاق وذات تمويل مرتفع جداً. ولذلك فإن أقل ما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن آراء وأولويات واهتمامات السكان الأصليين والنساء غالباً ما تكون آخر ما يُنصت أو يستجاب له.

خامساً: وكما ورد آنفاً، هناك ميل -مرده انحياز النظام لنهج تخفيف الآثار- لتهميش حقوق وسبل عيش النساء والسكان الأصليين لصالح المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتطورة والبنية التحتية الضخمة. ولا ينجم ذلك في كثير من الأحيان عن وجود نية للتمييز أو التهميش، بل سببه الجهل وعدم الرغبة في مراعاة الوضع التاريخي أو نتيجة للتمييز المنهجي في النوع الاجتماعي الذي أنتج الوضع الراهن للنساء والسكان الأصليين من حيث التعليم والأراضي والغابات والموارد الاقتصادية الأخرى.

ولهذا السبب يجب أن يشكل مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان أساس النهج الاستراتيجي لصناديق التكيف والتخفيف المتعددة الأطراف التي ينفذها البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي في الأمم المتحدة وأن يُدمج فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لسوق الكربون. وبشكل عام حتى يكون لتمويل التغير المناخي أثر إيجابي على السكان الأصليين ودور في دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يجب البحث في القضايا المتعلقة الخاصة بالشفافية والمساءلة على المستويات المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية، فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبناء القدرات وحشد التأييد. ويتناول القسم التالي هذه القضايا على نحو أكثر تركيزاً على النوع الاجتماعي.

٣، ١٣ النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي

كما بيّنا في القسم السابق ثمة تحيزات محددة ذات طابع هيكلية ومؤسسية مؤثرة في عمليات التغير المناخي:

- القطاع العام والقطاع الخاص منحازان ويعطيان الأولوية لتخفيف الآثار على حساب التكيف مما يجعل التمويل متاح للتكيف أقل.
- هناك تحيز لقطاع الطاقة والمشاريع الكبيرة. ونتيجة لهذين النوعين من التحيز فإن الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في دول الجنوب بل أيضاً وبشكل أكبر الجماعات النسائية تبقى على هامش أنشطة تمويل تدابير التغير المناخي.
- هناك تحيز ذكوري كبير في عموم بُنية تمويل التغير المناخي.

وينبع التحيز الذكوري من التعقيد الذي يعتري سياسة التغير المناخي. فقد اتجهت سياسة المناخ نحو تناول التغير المناخي باعتباره جهداً علمياً تقنياً بحثاً غير مراعى للفروق في النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية. إلا أن التعامل مع التغير المناخي ينطوي في حقيقته على ضرورة تغيير وتعديل السلوك البشري والتبادل بين مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات حول الأنشطة التي تعود بالفائدة على الإنتاج الاقتصادي الكلي. وتستند جميع هذه العوامل على الأحكام القيمية التي تعتمد كما بينا في الوحدة الأولى على أيديولوجية ونظم النوع الاجتماعي السائدة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ويسود التمييز في النوع الاجتماعي وما يتعلق به من معتقدات خاطئة جميع هذه الأصعدة وجميع مؤسسات الحوكمة، كما أن هذا التمييز والمعتقدات ليست أقل انتشاراً في ما يعرف بالمجالات التكنولوجية سواء في السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو في مجال العلوم.

المعتقدات الخاطئة الشائعة في الأسواق المالية حول النوع الاجتماعي:

- النساء أقل قدرة على النجاح الاقتصادي من الرجال.
- النساء مقترضات مخاطر.
- تقترض النساء لأغراض الاستهلاك دون أن يكنّ قادرات على السداد.

ولكن الواقع هو كالتالي:

- معدلات سداد النساء في الدول النامية أعلى من معدلات الرجال (بنسبة ٩٧٪).
- تقترض النساء لأغراض السيولة قصيرة الأجل ويتمتعن بتدفقات نقدية طويلة الأجل للسداد.
- تتحول السلع الاستهلاكية في كثير من الأحيان إلى سلع رأسمالية في قطاعات الأسرة والقطاعات غير الرسمية، على سبيل المثال كثيراً ما تستخدم الثلجات والأفران لصنع وبيع الثلج للحيران، ولطهي الطعام وبيعه في القطاع غير الرسمي.

تظهر الأسواق المالية كما ورد في القسم الأول من هذه الوحدة الاتجاه ذاته نحو تبعية النوع الاجتماعي وتتمسك بثبات بالمعتقدات الخاطئة حول النساء ودورهن ومشاركتهن في الاقتصاد (إطار ٧). لذلك فإنه ليس من المستغرب أن تستمر هذه القضايا بالبروز في إطار تمويل التغير المناخي على جميع المستويات، وليس غير مألوف ألا يولي القطاع الخاص أي اهتمام بقضايا النوع الاجتماعي. وهكذا فإن السوق ينزع إلى تجاهل الآثار المترتبة على توجهاته بشأن خيارات استخدام النساء للأراضي ودخلهن وسبل عيشهن وقدرتهن على تحمل تكاليف المعيشة بما في ذلك أسعار الأراضي. وللأسف فإن ذلك ينطبق أيضاً على مشاريع البنك الدولي على الرغم من الكم الهائل من الأبحاث التي قام بها البنك حول النوع الاجتماعي والتنمية.

ودائماً يتم تمويل التغير المناخي في سياق تعتبر فيه النساء -حتى عندما يؤخذن بالاعتبار- من الفئات الضعيفة وليس كمنتجات بيئيات وزراعات رئيسيات على المستوى العالمي. وللأسف فإن الأساطير حول المزارعين الذكور وأرباب العمل وأرباب الأسر الذكور ما انفكت تهيمن على مخيلة صانعي القرارات الخاصة بتمويل التغير المناخي.

لذلك عند وضع آليات التمويل الخاصة (مثلاً) بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات ينبغي تقييم أثر النوع الاجتماعي من أجل التأكد من عدم فقدان النساء ملكياتهن وسيطرتهن على الأراضي والغابات. وينبغي أن يكون ضمن الأهداف الرئيسية لهذه المشاريع -كحد أدنى- ضمان عدم إلحاق الضرر عن طريق تشريد وتجريد النساء والسكان الأصليين من أنماطهم التقليدية في الوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها. أما في أحسن الأحوال فينبغي أن تسعى مثل هذه المشاريع إلى تعزيز مكانة النساء والرجال الاقتصادية والاجتماعية.

أما أسواق الكربون فإنها تقوم على افتراض وجود بصمة كربونية متماثلة للرجال والنساء، وبالتالي لا تثار هنا مسألة الإنصاف في تقاسم الأعباء. لكن هذا الإنصاف ضروري لأنه من المعلوم أن للنساء والسكان الأصليين بصمات إيكولوجية أصغر، ولا بد من مراعاة ذلك عند تصميم الأدوات. ومن الممكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال الحوافز الحكومية مثل الإعفاءات الضريبية والمنح وبرامج التخصيص الكاملة للنساء وجماعات السكان الأصليين. وضمن إطار السوق تتمثل الخطوة الأولى في تجميع الأموال لإنشاء أدوات التمويل التي تركز على النساء. ومع ذلك لن تنشأ هذه الابتكارات إلا بعد تعزيز الوعي والتثقيف والتدريب في مجال ديناميكيات أسواق الكربون وسير عملها والآثار المترتبة عليها إضافة إلى ما تتبحه من فرص وما يعترئها من قيود.

٣,١٤ القائمون على نشاطات تجميع الكربون والنوع الاجتماعي

تقدم فكرة (بنية السوق المجمعّة) مع (القائمين على التجميع) التي تربط العمليات الصغيرة أو الميكروية الحجم بسوق الكربون إمكانية لتحقيق برامج التوازن للأهداف البيئية والاجتماعية. مثلاً في ولاية كيرالا الهندية هناك منظمة غير حكومية تدعى أندهوديا تروج لجمع غاز الميثان واستخدامه مع هاضم الغاز الحيوي في الأسر الريفية الصغيرة، بحيث يستعمل الميثان في الطهي بدل الكاز أو وقود الحطب. ويتم إصدار العقود على أساس إحلال انبعاثات الوقود الأحفوري. هذا المشروع صغير جداً وهو على مستوى الأسرة الفردية ولن يكون قادراً على الوصول إلى سوق الكربون من دون مجمع. ولكنه في إطار البنية التحتية للأسواق المجمعّة سيصبح مجالاً جذاباً. وقد شملت المرحلة الأولى من المشروع ١٥٠٠٠ أسرة ريفية فقيرة في جنوب الهند، حيث تم تحويل حوالي ١,٢ مليون دولار من إجمالي الإيرادات إلى المشاركين.

والتحدي هنا يكمن في التأكد من بقاء عملية صنع القرار في يد المجتمع المراعي للفوارق بين الجنسين أو المنظمات النسائية المنخرطة (GCCA, 2008).

ومن الأسئلة والتحديات المطروحة للمضي قدماً:

- ما مدى استدامة المنظمات النسائية من الناحية المالية؟ معظم ميزانيات المنظمات النسائية صغيرة ويقل دخلها السنوي عن ٥٠٠٠٠ دولار أميركي (United Nations, 2007).
- عدم كفاية الأموال المخصصة للنوع الاجتماعي والتنمية. كيف نضمن أن تتمتع الجماعات النسائية بالقدرة على المشاركة الفعالة في الحوار بشأن السياسات في ظل التغيير في ظروف المعونة؟ وكيف نضمن حصول الجماعات النسائية على المعلومات، وأن تؤخذ آراؤها وأولوياتها ومصالحها ومعارفها بعين الاعتبار؟ كيف يمكن توفير المزيد من التمويل المناخي لها؟
- إصلاحات مرفق البيئة العالمي بحيث يصبح أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي.
- تحليل المالية العامة وفق منظور النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن هذه القضايا كبيرة جداً فإنه وعن طريق التعاون مع الخبراء في مجال وضع الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي ونظام الضرائب والتمويل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والعلاقة بين النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي والتجارة قد يكون من الممكن معالجة بعض هذه القضايا بحيث تصبح ذات مساهمة جوهرية في إعادة تشكيل نظام تمويل ما بعد عام ٢٠١٢.

٣،١٥ النوع الاجتماعي ونظام تمويل تدابير التغير المناخي بعد عام ٢٠١٢

سوف تتحقق التغيرات المتوقعة في النظام العالمي لتمويل تدابير التغير المناخي بناءً على النتيجة النهائية لمداولات مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاجن عام ٢٠٠٩. وستتخذ القرارات بناءً على رؤية مشتركة حول التغير المناخي العالمي والاستراتيجيات والأهداف والإجراءات الخاصة بخفض الانبعاثات في المستقبل (٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ أو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ أو صيغة أخرى بحلول عام ٢٠٥٠) في الفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وبالنسبة لتمويل التغير المناخي ستتخذ أيضاً القرارات والالتزامات حول أشكال الدعم الضرورية للعمليات والتدابير الحكومية كبرامج عمل التكيف الوطنية ومبادرات وتكنولوجيا الحد من المخاطر.

كما سيوفر اجتماع كوبنهاجن العناصر اللازمة لتوسيع نطاق العمليات، وربما تأمين المزيد من التمويل خاصة الأدوات المالية المحددة مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج

وتدهور الغابات. وفي الوقت نفسه وعلى مسار مواز سيكون هناك مجال لإعادة النظر في بعض الأدوات مثل آلية التنمية النظيفة والاتجار بانبعاثات الكربون واعتمادات الكربون، والتي من المقرر أن تنتهي مدتها في عام ٢٠١٢.

أما في الفترة التالية لاجتماع كوبنهاغن فمن المرجح أن يكون هناك ضخ للأموال إلى بعض الأدوات المالية الحالية (مثل التجديد الخامس لمرفق البيئة العالمي)، فضلاً عن إضافة زخم لصناديق الجيل الثاني أو الثالث لكل من التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. ومن المأمول ألا يتم الاعتماد على النموذج القديم، بل يتم إقامة نماذج جديدة ومبتكرة مراعية للنوع الاجتماعي. ولا شك أن الفترة التي تسبق اجتماع كوبنهاغن، إضافة إلى مداولات مؤتمر الأطراف الخامس عشر، توفر فرصة لتطوير العمليات والآليات والإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي والتي ستعزز من تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بالتغير المناخي وتمويله تتمثل المهمة في التأكد من انتقال اهتمامات وأولويات النساء، والفقيرات منهن خاصة، إلى موقع الصدارة على جدول أعمال التمويل. ويجب أن تكون أولويات واهتمامات النساء، ولا سيما الفقيرات، من البنود الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الأطراف الخامس عشر.

٣,١٦ آفاق توفير تمويل لتدابير التغير المناخي

في ضوء ما تقدم من المهم خلال الفترة الانتقالية السعي الجاد لتشكيل منتدى لمعالجة قضايا تمويل القطاع العام والقطاع الخاص في سياق أهداف المساواة في النوع الاجتماعي. وسيؤدي ذلك إلى تكوين سياسة متماسكة قصيرة المدى وطويلة المدى وأجندة تشتمل على ما لا يقل عن ستة عناصر رئيسية هي:

- تبسيط مفاهيم وأدوات تمويل التغير المناخي وتعزيز قيمة النهج المراعي للنوع الاجتماعي والمناسب للنساء. ويمكن القيام بذلك عن طريق عملية توعية واسعة تركز على المجموعات النسائية والنوع الاجتماعي وصانعي السياسات وكذلك جميع مستويات المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مبادرات تمويل التغير المناخي.
- معلومات وتدريب على أساليب رفع مستوى المعرفة والممارسات المتعلقة بمشاركة وبرامج تمويل التغير المناخي المراعية للنوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.
- التعامل مع القضايا الأساسية والهيكلية المستمرة والواسعة الانتشار التي تُبقي على بل وتفاقم عدم المساواة وعدم الوضوح والتحيز في النوع الاجتماعي. ويتطلب ذلك اتباع نهج متماسك يدعم حشد التأييد على نحوٍ واعي في الإطار الأوسع للتنمية

- الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر والتنمية الريفية والإصلاح الزراعي. ويركز هذا النهج على السيادة الغذائية ويعزز الروابط الصغرى والمتوسطة والكلية.
- التعاون على وضع البرامج التي من شأنها تحفيز ومساعدة النساء ومنظمات المجتمع المحلي على تصميم مبادرات التغير المناخي وطرحها للمناقصة وإدارتها محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً. ويتطلب ذلك ممارسة الضغط وحشد تأييد القطاعين الخاص والعام من أجل التوسع في توفير التمويل والقروض للنساء (مرفق تمويلي مرع النوع الاجتماعي).
- العمل الفعال لزيادة مقدار التمويل وتأمين تمويل جديد، على الصعيدين الوطني والعالمي، يتم تخصيصه لتمكين النساء وأنشطة المساواة في مجال التغير المناخي. ويمكن أن يكون ذلك مثلاً جزءاً من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي بحيث يكون مرناً ليوثر فرصاً للابتكار والإبداع، أو أن يكون نموذجاً تمويلياً مستقلاً.
- وضع جدول أعمال للبحوث يقوم على المشاركة ويركز على تقديم الشواهد حول تأثير آليات تمويل التغير المناخي على أوضاع النساء. وفي هذا السياق يمكن إعادة النظر في حسابات تمويل المشاريع لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي وتقييم تأثير النوع الاجتماعي والتقدم نحو وضع مؤشرات لتمويل التغير المناخي تكون مراعية للنوع الاجتماعي. وثمة فرص ومجالات استراتيجية لتعديل وإصلاح الأطر القائمة في المؤسسات والأدوات والآليات مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي وبرامج عمل التكيف الوطنية وأثر التغيرات المناخية وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات.
- البنك الدولي: يفترض للإطار الاستراتيجي للبنك بشأن التغير المناخي والتنمية أن يعالج الأبعاد الاجتماعية والبشرية بما في ذلك النوع الاجتماعي، فضلاً عن العناصر الاقتصادية والمالية والبيئية. وينبغي تطبيق النهج نفسه على مرفقيه الجديدين وهما مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات. وينبغي ممارسة الضغط للتحقق من قيام البنك على أقل تقدير بدمج وإدراج تحليله ومبادئه التوجيهية بشأن النوع الاجتماعي ضمن هذه البرامج. ويتعين على البنك على الأقل الاهتمام بتوصيات المجموعات النسائية من أجل تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في برامج عمل الصناديق التي يديرها.
- مرفق البيئة العالمي: يتمثل موطننا الضعف لمرفق البيئة العالمي في عدم إدماج النوع الاجتماعي وعدم إدماج التكيف مع آثار التغيرات المناخية. ويجب الموازنة

بين هذين المجالين بحيث يعزز كل منهما الآخر. كما أن الوقت قد حان لإعادة النظر في حسابات برامج المرفق لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي.

– برامج عمل التكيف الوطنية: تتم حالياً دراسة عملية تصميم البنية النهائية والمعايير الخاصة بتمويل مشاريع برامج عمل التكيف الوطنية. ولذلك فالوقت مناسب لممارسة الضغط الفعال لضمان دمج ومزج المخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأولويات النساء مع أية مجموعة جديدة من المعايير.

٤ المراجع

- Aboh, C. L., and I. A. Akpabio. "Gender and Analysis of Common Agroforestry Practices in Akwa Ibom State." *Nigeria. Agricultural Journal* 3, no. 3 (2009): 185-189.
- Aguilar Revelo, Lorena, Itzá Castañeda Camey, and Verania Chao Rebolledo. "Guía recursos de género para el cambio climático." In *Guía recursos de género para el cambio climático*. PNUD México, 2008.
- Aguilar, L. Araujo, and A. N. D. R. E. A. Quesada-Aguilar. "Reforestation, afforestation, deforestation, climate change and gender." *Fact Sheet. Costa Rica: IUCN* (2007).
- Aguilar, L., M. Blanco, and I. Dankelman. "The absence of gender equity in the discussions on the international regime on access and benefit sharing." In *Discussion document for the Eighth meeting of the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity, Switzerland*. 2006.
- Brody, A., Demetriades, J. and Esplen, E. Gender and climate change: mapping the linkages. BRIDGE-Institute of Development Studies. United Kingdom. 2008. Retrieved from the World Wide Web: http://www.bridge.ids.ac.uk/bridge/reports/Climate_Change_DFID.pdf

- CSD. Chairman's Summary: Fifteenth Session of the Commission on Sustainable Development. Retrieved from the World Wide Web http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/documents/chair_summary.pdf. 2007.
- Das, Nihar Ranjan. "Human development report 2007/2008 fighting climate change: human solidarity in a divided world, UNDP, New York." *Social Change* 39, no. 1 (2009): 154-159.
- Drexhage, J. "The World Conservation Union (IUCN) Climate Change Situation Analysis. Final Report." *International Institute for Sustainable Development (IISD)/IUCN, Winnipeg/Gland* (2006).
- ECOSOC. Annual Report. USA: United Nations. (1997).
- Enarson, Elaine. "Through women's eyes: A gendered research agenda for disaster social science." *Disasters* 22, no. 2 (1998): 157-173.
- FAO. Gender and Food Security: Agriculture. Retrieved from the World Wide Web: <http://www.fao.org/Gender/en/agri-e.htm>. 2008
- GCCA. (2008). Gender and Climate Change Workshop Report. November 19-20. New York.
- Hemmati, M. Gender perspectives on climate change. Interactive expert panel on the theme. UN Commission on the Status of Women. 52nd session, 25 February–7 March 2008. New York. 2008.
- Houghton, J. T., D. L. Albritton, L. G. Meira Filho, U. Cubasch, X. Dai, Y. Ding, D. J. Griggs et al. "Technical summary of working group 1." In *Climate Change 2001: The Scientific Basis. Contributions of Working Group I to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge University Press, 2001.
- Johnsson-Latham, Gerd. "A study on gender equality as a prerequisite for sustainable development." *Report to the Environment Advisory Council* (2007).
- Joshi, G. The Chipko movement and women. People's Union for Civil Liberties. 2007. Retrieved from the World Wide Web: www.pucl.org/from-archives/Gender/chipko.htm.
- Kabeer, Naila. *Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A handbook for policy makers and other stakeholders*. Commonwealth Secretariat, 2003.
- Maathai, W. Wangari Maathai on climate change. The Green Belt Movement. Retrieved from the World Wide Web: <http://greenbeltmovement.org/c.php?id=17>. 2008
- Moser, C. and Satterthwaite, D. (2008). Pre-poor Climate Change Adaptation in the Urban Centres of Low-and Middle-Income Countries. Workshop on Social Dimension of Climate Change. USA: World Bank
- National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs) from: Kenya (2000) and Liberia (2004). Retrieved from the World Wide Web: <https://www.cbd.int/nbsap/search>
- Riquer, Florinda. "Población y género." *Consejo Nacional de Población (CONAPO). Draft Copy. México* (1993).

- Srabani, R. (2008). Women's Expertise Key to Rolling Back Deserts. Inter Press Service, September 27. Retrieved from the World Wide Web: <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=34899>
- UNESCO. "UNESCO's gender mainstreaming implementation framework 2002–2007." (2003).
- United Nations. (2007). 51st session of the United Nations Commission on the Status of Women. 26 February to 9 March 2007. Informal expert panel: Financing for gender equality and the empowerment of women. Moderator's Summary. New York
- Wamukonya, Njeri, and Margaret Skutsch. "Gender angle to the climate change negotiations." *Energy & Environment* 13, no. 1 (2002): 115-124.
- Wilches Chau, Gustavo. *Auge, caída y levantada de Felipe Pinillo, mecánico y soldador o yo voy a correr el riesgo*. No. 658.155 W5. 1998.
- Women for Climate Justice. (2007). Press release. December 7, 2007, COP13-Bali, Indonesia.
- Women's Environmental Network and National Federation of Women's Institutes. (2007). Women's Manifesto on Climate Change. Retrieved from the World Wide Web: http://www.wen.org.uk/general_pages/reports/manifesto.pdf.
- World Bank. Engendering Information & Communication Technologies. Gender and Development Group, and Global Information and Communication Technologies Department. 2004. Retrieved from the World Wide Web: <http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/SeminarSeries/20260878/ictbrochure.pdf>



www.wana.jo

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة، عمان، الأردن | info@wana.jo

www.wanainstitute.org